الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشّاذلي بن جديد الطارف

كليّة العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

مـــذكّـــــرة تخـــرّج

المرأة المقاولـة ومساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعيّة

–دراسة ميدانية على عيّنة من المقاولات في ولاية الطارف–

مقدّمة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع / تنظيم وعمل

إعداد الطالبتين:
–بشينية شيمـــــاء
– علاوي سلـــمى

إشراف الأستاذة:
أ.د– بن حمزة حورية

لجـنـة الـمناقـشـة

الاسم واللّقب	الرّتبة	الجامعة	الصّفة
د.معـاوي ساميـــة	أستاذ محاضر – ب–	الشّاذلي بن جديد –الطارف	رئيـــســـا
أ.د: بن حمزة حورية	أستـاذة تعليـم عـالي	الشّاذلي بن جديد –الطارف	مشرفاً ومقرراً
د.غومـــاري زعـرة	أستاذ محاضر – أ–	الشّاذلي بن جديد –الطارف	عضوا مناقشا

السنة الدراسيّة: 2024 – 2025 م

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات، الحمد لله الذي نوّرنا بنور العقل، وهدانا إلى طريق المعرفة، وذلّل لنا الصعوبات وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد حتى يرضى وله الحمد والشكر بعد الرضى، والصلاة والسلام على خير الورى

محمد رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة –بن حمزة حوريّة– الّتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها ومعلوماتها القيّمة، ووقتها الثّمين رغم انشغالاتها فكانت تشجعنا عند الصواب ويصحّح لنا عند الخطأ.

كما نتقدم بالشكر الجزيل

إلى كل أساتذة علم الاجتماع التنظيم والعمل .

الذين رافقونا في المسار التعليمي طيلة هذه السنوات

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعا لنا في ظهر الغيب

فنسأل العالي القدير أن يتقبل منهم

ويجعل في ميزان حسناتهم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على حبيب المصطفى

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

{وقل ربّي زدني علما}سورة طه الآية 114.

بهذه الآية الكريمة أبدء إهداء مذكّرتي حمدا للّه ا

لّذي علّمني ما لم أكن أعلم ووفّقني لإتمام هذا العمل.

إلى والدي العزيزين مصدر العزم وبحر الحنان وسند الحياة

لكما الحبّ والّتقدير

بفضل دعائكما وسهركما وصلت إلى هذا المقام.

إلى إخوتي وأحبتي: أنتم النّور الّذي خفّف عنّي العثرات

والشّعلة الّتي من دفئها اِستمددت القوّة.

إلى أستاذتي الفاضلة بن حمزة حورية : م

شرفتي الكريمة لك من آسمى عبارات الشّكر والعرفان

على دعمك اللّامحدود و توجيهاتك القيّمة وصبرك النّبيل

في كلّ مراحل هذا العمل، لقد كنت قدوة في العلم والأخلاق

فجزاك الله عني خير الجزاء.

كما أتقدّم بجزيل الشّكر والاِمتنان للسّادة الأساتذة

أعضاء لجنة المناقشة على تخصيص وقتهم الثّمين لمناقشة

هذا العمل المتواضع وعلى ما سيقدّمونه من ملاحظات

وتوجيهات بنّاءة تثري هذا البحث وتسهم في تطويره.

إلى كل من ساندي بكلمة أو إبتسامة؛

أو دعاء أهديكم هذه المذكّرة عرفانا واِمتنانا.

يعلاوي سلمى

إهداء

إلى اللّه الّذي لا يحلو اللّيل إلّا بذكره، ولا يستقبل النّهار إلّا بطاعته، ولا تطيب اللّحظات إلّا بقربه....الحمد للّه أوّلا وآخرا.

ها قد وصلت الرّحلة إلى محطّتها الأخيرة... لم تكن سهلة، ولم يكون من السّهل أن أكون هنا اليوم، ورالرّغم من كلّ الصّعوبات والعقبات

ها أنا أقطف ثمار جهدي بتوفيق من اللّه.

إلى سندي ومصدر قوّتي، إلى من كافح لأجلي، إلى والدي العزيز... يا من غرست في قلبي عدم الإستسلام، يا من كنت قدوتي في حبّ العمل والإجتهاد، ها أنا أهديك ثمرة تعبك معي طيلة هذه السّنوات وأنا كلّي يقين أنّني فخر لك.

إلى من كانت دعواتها بدموعها ترافقني، إلى من دعّمتني وسهرت معي على طاولة اجتهادي، يا من علّمتني الصّبر وزرعتي في قلبي الأمل إلى أمّي لعزيزة.....حفضك اللّه وأطال في عمرك خير الجزاء.

إلى من شاركوني رحم أمّي وحياتي بمرّها وفرحها أخواتي وإخوتي

-أدامكم اللّه لي-

إلى نور دربي جدّتي رحمها اللّه...أقول لها في هذا اليوم وبكلّ فخر، لقد وصلت، لقد بلغت ولقد حقّقت، وكان ذلك كلّه توفيقا من اللّه عزّ وجلّ.

إلى من لم تبخل أيديها، إلى من ساندتني وآمنت بي، إلى من منحتني وقتا وإرشادا وجهدا طيلة السّنة، إلى من يعود فضل النّجاح لها بعد اللّه جلّ جلاله

إلى أستاذتي الفاضلة "**بن حمزة حوريّة**"

أخيرا إلى زملائي في التّخصّص علم إجتماع تنظيم وعمل.

الحمد للّه

والشّكر للّه

الطّالبة: بشينيّة شيماء

فهرس الموضوعات

العناويــن	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدر	
الإهداء	
فهرس الموضوعات	
فهرس الجداول	
ملخص الدراسة	
مقدمـــــــة	**أ-ب**
الفصل الأوّل: الإطار النظري والمفهمي للدّراسة	**4-26**
تمهـــــــيد	**5**
أولا: الإشكالية .	6
ثانيا : أسباب اختيار الموضوع .	9
ثالثا : أهداف الدراسة .	9
رابعا: أهمية الدراسة .	9
خامسا : تحديد المفاهيم .	10
سادسا : الدراسات السابقة .	16
سابعا : تعقيب على الدراسات السابقة .	23
خلاصـــــة.	26
الفصل الثاني: التّحليل السوسيولوجي للمرأة المقاولة	**28-49**
تمهيـــــد	29
أولا: أهم المقاربات النظرية المفسرة لمجال عمل المرأة المقاولة.	30
ثانيا: نماذج عربية عن المقاولة النسوية.	34
ثالثا: التطور التاريخي للعمل النسوي في الجزائر.	38
رابعا: واقع المقاولتية النسوية في الجزائر.	40
خامسا: أليات دعم الدولة للمرأة المقاولة.	43
خلاصـــــة	**49**

الفصل الثالث: المرأة المقاولة والتّنمية الاجتماعية	**67-51**
تمهيـــد:	**52**
أولا: أهم النظريات المفسرة للتنمية الاجتماعية	53
ثانيا: مدخل عام حول التنمية الاجتماعية (المفهوم، المبادئ، الأهداف، المجالات).	56
ثالثا: دور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية.	62
رابعا: مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.	65
خلاصة	**67**
الفصل الرابع: الإطار المنهجي والتحليلي للدّراسة	**104-69**
تمهـــــيد	70
أولا: المنهج المستخدم	**71**
ثانيا: مجالات البحث	**72**
ثالثا: عيّنة الدراسة وخصائصها	**74**
رابعا:أدوات جمع البيانات	**76**
خامسا: التّحليل للبيانات الإحصائية.	**79**
سادسا: النّتائج العامّة لدّراسة	**101**
خلاصـــة	**104**
خاتمـــــة	**106**
المصادر والمراجع	**109**
الملاحـــق	**115**

فهرس الجداول

عنوان الجـــــــدول	الصفحة
جدول رقم(01): يمثل الملاحظة العلمية	77
جدول رقم(02): يوضح توزيع مفردات البحث حسب متغير السن	79
-جدول رقم (03): يوضح توزيع مفردات البحث حسب المستوى التعليمي	80
-جدول رقم (04): يوضح توزيع مفردات البحث حسب الحالة العائلية	81
-جدول رقم (05): يوضح توزيع مفردات البحث حسب نوع النشاط	82
-جدول رقم (06): يوضح توزيع مفردات البحث حسب مقر النشاط	83
-جدول رقم (07): يوضّح توزيع مفردات البحث حسب مصدر التّمويل	84
- جدول رقم (08): يوضّح توزيع مفردات البحث حسب سنوات الخبرة	85
-جدول رقم (09): يوضح إجابات المبحوثات (المقاولات) حول تمركز المشاريع النسائية في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية	86
-جدول رقم(10): يوضح سبب ارتكاز المشاريع النسائية في المناطق الحضرية	87
-جدول رقم(11): يوضح مدى توفر المقاولة على المرافق الأساسية (نقل، كهرباء، اِتّصالات)	89
-جدول رقم(12): يوضّح مدى تأثير الخصوصيّة المناخيّة على النّشاط المقاولاتي	90
-جدول رقم(13): يوضّح تأثير الموقع الجغرافي في نجاح أو فشل النّشاط المقاولاتي	91
-جدول رقم (14): يوضّح أبرز القطاعات الّتي تنشط فيها المقاولات في الولاية	92
-جدول رقم(15):يوضّح كيفيّة تحقيق التّنمية الاِجتماعيّة من خلال المشاريع المقاولاتيّة	93
-جدول رقم(16): يوضّح الآليات الّتي تقدّمها الدّولة لدعم نشاط المقاولاتي لتحقيق التّنمية الاِجتماعيّة	94
-جدول رقم (17): يوضّح التّقييم الخاص (الذاتي) للنّشاط المقاولاتي	95
-جدول رقم (18): يوضّح الصّعوبات التّي تواجهها المرأة المقاولة في الواقع الاِجتماعي	96
-جدول رقم(19): يوضّح نوع القوانين التّشريعية الّتي تؤثّر على النّشاط المقاولاتي	97
-جدول رقم (20): يوضّح مواجهة المنافسة للنشاط المقاولاتي	98
-جدول رقم (21): يوضّح كيفيّة مواجهة الخسارة إذا وقعت	100

ملخص الدّراسة

ملخّص الدّراسة:

جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الطارف، وذلك من خلال التعرّف على الظروف البيئية والجغرافيةالتي تواجهها المرأة المقاولة، وأبرز المجالات التي تنشط فيها لتحقيق التنمية الاجتماعية ومعرفة أهمّ الصعوبات والتحدّيات التي تواجهها وتمّ طرح التساؤل المركزي لهذه الدراسة كالآتي:

كيف تساهم المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الطارف ؟

وكان الاعتماد على المنهج الوصفي، وشملت عيّنة الدّراسة 15 امرأة مقاولة من أصل 35 وتمّ اختيارهنّ بطريقة قصديّة، كما أنّه تم الاعتماد على أداة المقابلة والملاحظة لجمع البيانات الميدانية.

–وقد توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

* أنّ المرأة المقاولة بولاية الطارف تواجه تحدّيات مرتبطة بالموقع الجغرافي من جهة وظروف بيئيّة منها المناخ والبنية التحتيةمن جهة أخرى.

*أغلبية المجالات التي تنشط فيها المرأة المقاولة في هذه الولاية هي ذات طابع خدماتي وتجاري، حيث تساهم من خلالها بشكل مباشر في تلبية حاجيات المجتمع، خصوصا من خلال خلف فرص عمل. ما يعزّز ذلك في دور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية على المستوى المحلّي.

*من بين الصعوبات والتحدّيات التي تواجهها المرأة المقاولة في ولاية الطارف هي نقص التمويل والدّعم المادي من طرف الدولة، كذلك النظرة السلبية المجتمعية في خروج المرأة لممارسة نشاطها المقاولاتي.

Study summary :

This study aimed to understand the contribution of female entreoreneurs to activeving social development in the stade of El tarf . This study explored the environnemental and geographical conditions facing fenale entrepreneus, the most preminent areas in which they are active in achieving social delepement, and the most significant difficulties and challenges they face.

The central question of this study was raised as follws : how women entreprepreneurs contribute to achieving social developent in the state of Tarf

The descriptive approach was adopted, and the study sample inculuded 15 female entrepreneurs out of total of 35, who were selected intentionally. Interviews and observation were used to collect field data.

The itudy reached a number of conclusions, the most poromiment of which are :

- Fenale entrepreneurs in ElTarf province face challenges related to their geographical location on the one hand and environnmental conditions, including climate and foor infrastructure on the other.
- The majority of the fields in which female entrepreneurs are active in this province are service- oriented and commercial, through which they directy contribute to meeting the needs of society, particularly through job creation, this reinforces women's role in achieving social development at the local level.
- Among the difficulties and challenges facing female entrepreneurs in El Tarf province are the lock of funding and financial suppoty from the stade, as wellas the negative societal perception of women's entrepremencial activity.

مقـــدّمـــــة

مقدّمـــــــة:

أضحى مفهوم التّنمية الاجتماعية في صلب اِهتمامات المجتمعات المعاصرة باعتباره أحد الأسس المحورية لتحقيق التوازن والعدالة داخل المجتمع ومن خلال تحسين مستوى عيش الأفراد وتعزيز الادماج والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي السياق لم يعد بالإمكان اِنقال دور المرأة لا سيما في ظل التحولات التي طرأت على أوضاعها ومكانتها داخل المجتمع وتزايد حضورها في ميادين الإنتاج وريادة الأعمال، ولقد برزت المرأة كفاعل جديد وواعد في ساحة التنمية حيث لم تكتفى بالمطالبة بالحقوق والفرص بل بادرت إلى خوض غمار التجربة المقاولاتية مسلحة بالإرادة والطموح لتثبيت قدرتها على خلق الثروة وتوليد فرص الشغل والإلسهام في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، ومع تنامي هذا الدور أصبحت المقاولة النسائية اليوم عنصرا فعالا في تحقيق التنمية الاجتماعية خاصة في البيئات التي تعاني من التهميش أو المشاريع التي تقودها النساء غالبا ماتنطلق من الواقع وتلبي حاجيات محيطهن الاجتماعي،ما يمنحها طابعا انسانيا وتضامنيا يتجاوز المنفعة الربحية إلى تحقيق ملموس،غير أن هذه الدينامية تصطدم بمجموعة من الاكراهات من أبرزها ضعف الولوج إلى التمويل قلة التأطير، والتكوين، بالإضافة إلى التحديات الثقافية التي لا تزال تقلل من مكانة المرأة في المجال الاقتصادي.

وفي ضوء هذه المعطيات تسعى هذه المذكرة إلى دراسة دور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال مقاربة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار البعد النظري للموضوع إلى جانب الميدان الذي يعكس تجارب نساء المقاولات في واقع ملموس وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين النشاط المقاولاتي النسائي والتحولات الاجتماعية التي تحدثها مع محاولة الوقوف على العراقيل التي تحول دون تفعيل هذا الدور بشكل أمثل واقتراح آليات لتعزيز المرأة المقاولة كعنصر تنموي فعال.

ومن خلال هذه العلاقة بين المقاولة النسوية والتنمية الاجتماعية قسمنا دراستنا هذه إلى الفصول التالية:

الفصل الأول تضمن الإطار النظري والمفهمي للدّراسة

الفصل الثاني يتضمن التحليل السوسيولوجي للمرأة المقاولة.

الفصل الثالث يتضمن المرأة المقاولة والتنمية الاجتماعية

الفصل الرابع يتضمن الإطار المنهجي والميداني للدراسة.

الفصل الأوّل

الإطار النظري والمفهمي للدّراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفهمي للدّراسة

تمهـــــــيد

أولا: الإشكالية .

ثانيا : أسباب اختيار الموضوع .

ثالثا : أهداف الدراسة .

رابعا: أهمية الدراسة .

خامسا : تحديد المفاهيم .

سادسا : الدراسات السابقة .

سابعا : تعقيب على الدراسات السابقة .

خلاصـــــة.

تمهيـــد:

يعتبر الإطار النظري والمفهمي للدراسة من الفصول الأساسية التي يجب على الباحث معالجتها في دراسته، اذ أنه من الغير الممكن للباحث دراسة الظاهرة دون أن تكون قد أثارت في نفسه مجموعة من التساؤلات التي تدفعه للبحث والتحقيق فيها.

ويتجلى هذا في تحديد مشكلة البحث من خلال صياغته للاشكالية التي تهدف إلى معالجة الظاهرة المدروسة وعرض أسباب اختيار الموضوع، بالإضافة إلى توضيح أهداف الدراسة وأهميتها، كما يتناول الفصل أبرز المفاهيم المتعلقة بالدراسة، إلى جانب استعراض الدراسات السابقة التي تشكل أساس الدراسة.

أولا: الإشكاليّــة:

إنّ الفعل المقاولاتي هو أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، حيث أنه يشير إلى نشاط هادف من خلال إنشاء مشاريع مبتكرة تهدف إلى تحقيق أرباح مالية من جهة، وتقديم حلول فعالة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، كما أن الفعل المقاولاتي يعتبر أداة أساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية. وتزايد الاهتمام بالفعل المقاولاتي في السياق العالمي كأنّه أصبح أكثر من مجرّد نشاط اقتصادي، بل هو منهج حياة يقوم على المرونة للرؤية المستقبليّة والتغيّر الإجابيين.

وعلى الرّغم من أنّ الرّجال يمثّلون غالبيّة النشاط المقاولاتي على مستوى العالم. إلاّ أنه لا يقتصر على هذه الفئة فقط، ففي الواقع تظهر المرأة حضورا مهمّا في هذا المجال.

حيث تعدّ المرأة أحد الركائز التي يقوم عليها المجتمع وذلك من خلال مختلف الأدوار التي تقوم بها،فهي تمثل جزء أساسي في تحقيق تنمية المجتمع. فلم يعد يقتصر دور المرأة في المسؤولية الأسرية وتربية الأطفال،بل أصبحت قادرة على المشاركة في البرامج التنموية وتسيير وريادة الأعمال، ومن هنا جاءت المرأة المقاولة،وأبرز مثال عن ذلك في "مجال ريادة الأعمال النسائيّة، تتقدّم افريقيا... على باقي بلدان العالم في القارة، والمرجّح أن تفوق نسبة النساء المقاولات نسبة الرجال المقاوليين حيث تمثل 58%من العاملات لحسابهن الخاص".[1]

وبالتّالي فهي تساهم بشكل ملحوظ في العديد من القطاعات الاجتماعية والخدماتية مثل التعليم،الصحة ...الخ، والحرف اليدوية التي تعد جزءا أساسيا من الاقتصاد والمجتمع، وهذا دليل على المشاركة الواسعة للمرأة ، وهذه المشاركة تعكس تغيّرات اجتماعية واقتصادية تعزّز من دور في النشاط المقاوتي.

1hHps://21ressourcespourlanir.com، يوم2024/12/11. ساعة 20:26

ونجد أنّ للمرأة المقاولة أهمية محورية في البنية الاجتماعية سواء كان ذلك على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي او الثقافي فهي عنصرأساسي في بناء المجتمعات المتقدمة من خلال أنها أصبحت تنافس الرجل وذلك لإابراز مكانتها داخل المجتمع . وتطوير ذاتها من جهة وتحقيق استقلاليتها المادية من جهة أخرى.

تعتبر التنمية الاجتماعية أحد العناصر الأساسية لتقدّم المجتمعات حيث أنها تسعى إلى تحسين جودة الحياة الخاصة بالأفراد والمجتمع بشكل عام، وتشمل هذه العملية العديد من الجوانب الاجتماعية المهمة مثل:التعليم، الصحة ومختلف المجالات المهنية الأخرى، كما أنها مكونا أساسيا من خلاله يمكن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ودائما ماتسعى لخلق مجتمع يسوده التعاون والعدالة.

كما أنّ التنمية الاجتماعية تعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد والجماعات ومحاربة التفاوت الاجتماعي، فهي تقوم بتعزيز المشاركة المجتمعية،وتسهم الأفراد في صنع القرارات وهذا مايساهم في تعزيز الديمقراطية،وبالتّالي بناء مؤسسات قومية مستدامة قادرة على تلبيةاحتياجات المجتمع .

تعدّ التنمية الاجتماعية جزءا لايتجزء من استراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال، حيث بذلت الدولة جهودا كبيرة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين من خلال سياسات تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي.وتركز التنمية الاجتماعية في الجزائر على تمكين الفئات الهشة وتقليص الفوراق الاجتماعية،حيث تسعى الدولة الى بناء مجتمع متماسك من خلال تطوير البنية التحتية وتوفير الفرص الاقتصادية للشباب والنساء للتحقيق التنمية المتوازنة.

وعملت الجزائر بالاعتماد على سياسات تنموية هادفة بانشاءها إلى عدة مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة شاركت المرأة في الجزائرية تسييرها وريادتها. ممّا ساهم في ظهور المرأة المقاولة،حيث أنه "حسب الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر، ارتفع عدد النساء التاجرات من 154.316في 2018إلى أكثر من 181.820في 2023مع توقعات للزيادة اكبر في 2024".[1]

1hHps://Ultroolgeria.ultrasawt.com يوم 2024/12/11. ساعة 20:20.

حيث أن المرأة المقاولة تساهم في العديد من المجالات للتحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية الطارف بصفة خاصة،فولاية الطارف كغيرها من الولايات تشهد تطوّرا ملحوظ في مجال المقاولاتيّة، حيث تلعب المرأة دورا بارزا كمقاولة تسهم في الاقتصاد المحلي لي هذه الولاية، ونجد منهنّ مقاولات في الأعمال الحرة مثل : الصناعات التقليدية والحرف، الفلاحة وتربية المواشى، ومنهن من يساهم في قطاعات السياحة والخدمات.

–وهنا تكمن أهمية دراستنا الحالية،وهي البحث عن دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية . حيث انطلقت دراستنا من التّساؤل الرئيسي :

- **كيف تساهم المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الطارف ؟**

ويندرج هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية :

1–ماهي الظروف البيئية والجغرافية التي تواجهها المرأة المقاولة ؟

2–ماهي أبرز المجالات التي تنشط فيها المرأة المقاولة للتحقيق التنمية الاجتماعية ؟

3–ماهي الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

ثانيا : أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الأسباب وراء اختيار موضوع المرأة المقاولة ومساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية، نذكرها كالاتي :

1-أسباب ذاتية:

-الميل للتخصص في المجال علم اجتماع تنظيم وعمل لمعرفة أهم الظواهر المتعلقة بالمرأة وعملها.

-أخذ فكرة على مجال المقاولة واستكشاف مجال المقاولات النسائية في ولاية الطارف.

2-أسباب موضوعية:

-نيل شهادة الماستر في تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل.

-أهميّة المقاولتية في الوقت الراهن بصفة عامة والمرأة المقاولة بصفة خاصة.

-أهميّة المرأة في المجتمع، ممّا جعلنا نسعى لمعرفة مامدى مساهمتها للتحقيق التنمية الاجتماعية .

ثالثا: أهداف الدراسة:

-معرفة أهم الظروف البيئية والجغرافية التي تواجهها المرأة المقاولة .

-معرفة أهم المجالات التي تنشط فيها المرأة المقاولة للتحقيق التنمية الاجتماعية .

-الكشف عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية .

رابعا:أهميّــة الدّراسة:

يعتبر موضوع المرأة المقاولة ومساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية من المواضيع الهامة في الوقت الراهن،كون المرأة المقاولة أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية الاجتماعية، كما تعتبر من أهم الحلول لمواجهة معضلةالبطالة وكون العنصر النسوي طاقة مهمة ضمن طاقات البشرية في المجتمع وهنا تكمن أهمية بحثنا، ومن خلاله نحاول تحديد مدى مساهمة المرأة المقاولة في ولاية الطارف في تحقيق التنمية الاجتماعية.

-نذكر بعض المواضيع الهامّة في هذه الدّراسة:

1-معالجة موضوع المقاولة النسويّة في ولاية الطارف.

2-تحديد مدى مساهمة المرأة المقاولة في التنمية الاجتماعية.

3-الكشف عن الصعوبات الّتي تواجهها المقاولة في ولاية الطارف.

خامسا : تحديد المفاهيم

1-المفاهيم الرئيسيّة:

تعريف المرأة: لغة : الانسانة الانثى البالغة وجمعها نساء ونسوة ويقال "إمرة "،كما يقال للرجل "امرؤا" وهما من أصل لغوي واحد وفرق بعض اللغويين بين "المراة "والنسوة بأن الأول مفرد،بينما الثانية جمع يستخدم غالبا للقلة، أما نساء فتشمل العدد الأكثر.[1]

اصطلاحا:اسم للأنثى البالغة من أولاد ادم ولايطلق عليها امراة إلا بعد البلوغ فالصغيرة لاتسمى امراة في عرق أهل اللسان في بعض الآثار في سبب تسميتها امرأة، أنها أخذت من المرء.[2]

يعرفها شكسبير في قوله :"المرأة كوكب يستنير به الرجل ومن غيرها يبيت في ظلام،أما الواقعيون الاجتماعيون فقط اختلفت رؤيتهم لها فمثلا "د حسين عبد الحميد رشوان "فيرى بأن المرأة هي ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني، فهي الزوجة والأم والبنت ،كما يعرفها كميلي عبد الفتاح:المرأة تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بدورين أساسين في الحياة المنزل دور الموظفة .

يعرفها إبرهيم جوير المرأة بانها التي تجمع بين العمل خارج البيت ومستويات الأسرة أي أنها امرأة متعددة الأدوار (يتعدى نشاطها المنزل).[3]

---

[1]ابن منظور، لسان العرب،ج1،مادة (مرا)،دار المعارف ، القاهرة.

[2]نور الوئام حوه، توجه المرأة الجزائرية نحو المقاولاتية الرقمية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة 2021-2022،صفحة 24.

[3]بن شويب نو الدين: دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 8ماي 1945 قالمة، ص17.

المقاولـــــة (كمؤسسة):

لغـــــة: جاءت كلمة المقاولة في صيغة مبالغة على وزن مفاعلة فهي تقتضي المشاركة من اطراف متعددة واصل اشتقاقها الفعل قال ،يقول ،قولا، وقاوله في الأمر وتقاولا، فالمقاولة هي المقاوضة والمجادلة.[1]

الاصطلاحي: مفهوم المقاولة من المفاهيم الأكثر غموضا بالاعتبار أن المقاولة مفهوم قانوني جاءت بالفشل كما كان الهدف من ورائها إعطاء المقاولة مفهوما جامعا وشاملا تدخل فيه المقاولات بكل اشكالها المواد من 549الى 570من 26سبتمبر 1975من القانون المدني الصادر بالامر رقم 75،78المؤرخ في 20رمضان 1395الموافق ل26سبتمبر 1975المعدل والمتمم بالقانون 07-05المؤرخ في 13مايو 2007م، وقد عرف المشروع الجزائري المقاولة بنص المادة 549من القانون المذكور على انها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين ان يضع شيئاأو أنّ يؤدي عملا مقابلجر يتعهد به المتعاقد للاخر ولايفرق المشروع الجزائري في هذا الخصوص بين الرجل والمرأة المقاولة.[2]

تعريف المقاول (ة): المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة على تحويل فكرة جديدة او اختراع يجسدعلى أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة، من اجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ،ويتصف بالإضافة الى ماسبق بالجرأة والثقة في النفس ،المعارف التسيرية ،والقدرة على الابداع وهذا يعود الى التطور الاقتصادي للبلد.[3]

التعريف الاجرائي: المقاولة هي المجال الذي تمارس فيه الأنشطة وأي عمل ديناميكي،يسعى الى توسيع النشاط الاقتصادي والاستغلال منتوجات جديدة تحت إشراف رب العمل وبحسب خصوصية هذه المنطقة فإن ممارسة النشاط المقاولاتي يكون براس مال خاص في غالب الأحيان.

---

[1] إسحاق رحماني :المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا،الطور الثاني في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة باتنة،2016،2017ص،ص16.

[2] نور الوئام حوه، مرجع سابق، ص25.

[3] بن شويبة نور الدين، المرجع السابق، ص10.

تعريف المرأة المقاولة :

تعرف المرأة المقاولة بانها تلك المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل صعوبة القيام بالاعمال التجارية لحسابها الخاص وهي تلك المراة التي تملك روح المبادرة وروح المخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة ومهارة في التنظيم والادراة واثقة من قدوراتها وإمكانياتها هدفها النجاح والتفوق، حيث أعطى هذا التعريف الأولوية لخصائص المرأة والسيمات الشخصية والمؤسسية التي تمتاز بها المراة المقاولة بغية تحقيق ماتصبوإليه مستقبيلا.[1]

التعريف الجزائي للمراة المقاولة :هي أي مرآة تمتلك او تدير مشروع اقتصادي سواء كان صغيرا أو متوسط أو كبير بشكل مستقل أو بالشراكة مع آخرين وتتولى مسؤولية التخطيط واتخاذ القرارات لضمان استمرارية المشروع .

المقاولة النسوية:

هي كل امراة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو إشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، اجتماعيا.

كما تعرف على أنها تلك المرأة التي تمللك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال لحسابها الخاص وهي تلك المرأة التي تمللك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة ومهارة في التنظيم، واثقة من قدوراتها وامكانياتها هدفها هو النجاح والتفوق.[2]

---

[1] منيرة سلامي: المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع للإنشاء وتحديات مناخ الأعمال، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد5، 2014، ورقلة، 87.

[2] إسماعيل صاري: مساهمة المقاولة السنوية في انشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر في اطار هيئات الدعم (CNAC. ANGEM. ANSEJ)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 2، جوان2017،صفحة 155.

تعريف المقاولاتية :

يراها البعض بأنها المغامرة والمخاطرة، بينما ينظر اليها اخرين بانها تعكس "الابداع" والابتكار وبالتالي المقاولاتية هي سلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، والتنظيم وإعادة الاليات الاقتصادية والاجتماعية من اجل استغلال الموارد وتحمل المخاطر وقبول الفشل، خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعملالضروري مع تحمل للأخطاء المالية، النفسية والاجتماعية.[1]

التنمية: النماء، الزيادة والكثرة. نمى الشيء نموا ونموا وأنميته أنا فنما، ويفهم من ذلك أن التنمية تدل على الزيادة والنمو والتكاثر سواء في الموارد أو الإنتاج او في مجاب اخر .

كما تعرف بانها من الفعل نمى، أي زاد وكثر جاء في لسان العرب.[2]

التنمية الاجتماعية :

يعرفها ريتشارد وارد: يرى أّن التنمية الاجتماعية منهج علمي واقعي لدراسة وتوجيه نحو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه و ذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع.

كما عرفها مؤتمر "كامبريدج1948" على أنها حركة مهمة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة أنشطة من جانب المجتمع المحلي في حين ترى الأمم المتحدة ان التنمية الاجتماعية تشمل مجموعة من المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل وتحاول أنّ تجمع بين المساعدات الخارجية والجهود الذاتية المحلية بشكل يوجه محليا لمحاولة إستشارة المبدا القيادة ف المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئسية لإحداث التغير.[3]

التنمية الاجتماعي تسعى إلى تحسين ظروف عيش الأفراد وتعزيز التّماسك داخل المجتمع وهي ضرورية لتحقيق العدالة والمسّاواة بين جميع الفئات، من دونها يصعب تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

---

[1] الحبيب بشير: المقاولاتية مذكرة تخرج لطلبة السنة الثانية ماستر علم الاجتماع التنظيم والعمل ، كلية العلوم الاجتماعية ، الاغواط 2022-2023، ص8.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (نمى)، دار صادر، بيروت،1990م، ج15، ص151.

[3] بن شويب نور الدين : المرجع سبق ذكره، ص12.

2-المفاهيم الثانوية:

تعريف البطالة:

تعرف البطالة بانها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل. بحيث لايتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل. كما تعرف أيضاعلى أنها مقدار الفرق بين الحجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة.[1]

البيئة الاجتماعية :

يشكل مصطلح البيئة الاجتماعية أهم المتغيرات التي تحدد السمات العامة لأي نظام اداري لذلك فهي تعبر عن كل القوى والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر على ممارسات ونمط أداء المنظمات الإدارة العامة، ويمكن القول أنّ أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على الإدارة العامة تتمثل في السمات الاجتماعية والثقافية للشخصية القومية في القيم الاجتماعية السائدة ومستوى التعليم والثقافة.[2]

الدخل القومي:

القومي هو تجميع دخل الامة الذي تولد عن انتاجها وعن ملكيتها لعوامل الإنتاج ناقصا الدخول التي نفعت نظاير استخدام عوامل الإنتاجالمملوكة لبقية العالم.[3]

يمكن أن يحسب الدخل القومي من خلال المعادلة التالية:

الدخل القوميGNI: اجمالي الإنتاج المحلي_ الاستهلاك الوسيط في السنة(في فترة زمنية معينة)

الدخل القومي: الناتج المحلي الإجمالي(GDP) – المستحقات والتعويضات والأجور ...إلخ

---

[1]صحراوي محمد نجيب: دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال فترة-1980، 2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص3.

[2]السعيد كلوات: تأثير البيئة الاجتماعية على الإدارة العامة الجزائرية 1992-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوارة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر العاصمة3، 2013-2014، ص11.

[3]الأمم المتّحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعيّةhttps://www.un.org

ريادة الأعمال:

تعدّ ريادة الأعمال أحد دعائم الإبداع والابتكار لارتباطها بالاستجابة للفرص المتاحة، حيث تظهر من خلال فتح أسواق جديدة وخلق منتجات جديدة بعيدة عن مقاول منافس وابتكار أساليب تساهم في النّجاح.[1]

[1] منصوري رمزي: مساهمة استراتيجيات ريادة الأعمال في تحسين تنافسية المؤسسة، مذكرة تخرج مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر لشعبة العلوم الاقتصادية، كليّة العلوم الاقتصادية والتجاريّة وعلوم التّسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2022- 2023، ص10.

سادسا: دراسات محلية (الجزائر):

1)دراسة بعنوان: المرأة المقاولة في الجزائر من إعداد شلوف فريدة قسنطينة 2009/2008لنيل أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علم الاجتماع وتسيير الموارد البشرية.[1]

– انطلقت الباحثة من السؤال التالي: هل تملك المرأة المقاولة في الجزائر الخصائص تمكّنها من إنشاء مؤسسة والنّجاح في إدارتها؟

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي أقرب إلى الواقع حول هذا الموضوع إضافة للاطلاع بشكل علمي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر ورصد مختلف الجوانب المختلفة في حياتها الاجتماعية ومدى تأثير الوسط العائلي والأسري على توجهاتها في مجال المقاولة.

–اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة وذلك باستخدام عينة عشوائيّة بسيطة في ولاية قسنطينة بتاريخ2009.

حيث قامت بالاتصال بالوكالة الوطنية لدعم والتّشغيل الشباب للحصول على قائمة النساء المقاولات لولاية قسنطينة والذي وصل عددهنّإلى (607) اِمرأة مقاولة لسنة 2009.

ولقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت كالتالي:

–إنّ أساس توجه المرأة للعمل المقاولاتي هو الشهادة العلمية المتحصّل عليها.

–تختلف وتتباين دوافع المرأة في اتجاهاتها نحو العمل المقاولاتي ويعتبر دافع الحاجة من أهم العوامل الدافعة للمراة للولوج في العمل المقاولاتي.

–تعتمد المرأة على السلف من الأسرة والأصدقاء عوضا عن البنوك في تمويل مشاريعها.

–تتعدّد المصاعب والمعوقات التي تواجه المرأة المقاولة في نشاطها حيث يعدّ المجتمع أوّل التحديات خاصة ذهنية الرجل المتسلط.

---

[1]شلوف فريدة: المراة المقاولة في الجزائر،رسالة لنيل ماجستر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري،قسنطينة،2008–2009.

2)دراسةبعنوان: دورومكانة المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية جامعة ورقلة 2016/05/31، أطروحة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التّسيير والعلوم التجارية، من إعداد : سلامي منيرة ومقدّم عزيزة.[1]

انطلقت الباحثة من السؤال التالي: ماهو الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقاولة وتساهم في التنمية الاقتصادية؟

حيث استخدمت الباحثة في دراستها للموضوع المنهج الوصفي عند تناول الجانب النظري للدراسة والذي يحاول وصف وتقييم دور المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية، في حين تم استعمال أسلوب الدراسة الميدانية للمقاولات محل الدراسة معتمدة على المقابلة الشخصية ووثائق المؤسسة والملاحظة العلمية وتقنية والاستبانة لجمع البيانات من أجل تحليلها إحصائيا لغرض اختبار الفروض، حيث تناولت الدّراسة عينة من النساء المقاولات في ولاية ورقلة 2016.

-النتائج المتوصل اليها :

-أصبحت المرأة المقاولة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا لماتملكه من محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة والمرونة والقدرة على التغير السريع، وكذلك القدرة على الابتكار والتجديد، كما أنها قادرة على توسيع مركبة النشاط الاقتصادي للدول وتحقيق قفزة تنموية.

[1]مقدم عزيزة:دور ومكانة المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،تخصص علوم التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،ورقلة، 2016-2015.

3) دراسة بعنوان:المقاولات النسائية وتحديّات النسق السوسيو ثقافي من إعداد الطالبة ليليا زرمي، الطارف 2019/2018 بجامعة الطارف.[1]

-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، حيث انطلقت الباحثة من السؤال التالي: ماهي الآليّات التي يمكن للمرأة المقاولة تجاوزها في إطار تفاعلا مع محدّدات النسق السوسيو ثقافي؟

-كما اعتمدت الباحثة في هذه الدّراسة منهج دراسة الحالة واعتمدت كذلك على أداة المقابلة النصف موجهة والملاحظة في عملية جمع البيانات (مقابلة 10نساء مقاولات يمارسن عدّة نشاطات).

-كما اعتمدت على العينة العنقودية ويعود بسبب اختيار هذه العينة الى الصعوبة في إحصاء عدد نساء المقاولات لولاية الطارف.

وتوصلت الباحثة الى النتائج التالية:

-تعتبر دراسة المرأة المقاولة من بين المواضيع الأكثر أهمية في ميدان علم الاجتماع التنظيم والعمل وعلم الاجتماع عموما، وذلك راجع لكون دراسة هذا النوع من الظواهر والتي تسمى بمواضيع "الجندر"، تمكننا من فهم مجال المناورة في الوسط الاجتماعي ومحاولة كلا الجنسين السيطرة على هذا المجال عن طرق ممارسة أفعال ذات سوسيو اقتصادي، وهذا ما اصطح عليه بتحديات النسق السوسيو ثقافي في انتاج لرمزيّات اجتماعية.

-التعقيب على الدراسات السابقة (المحلية):

تختلف الدّراسات السابقة عن الدراسة الحالية في تركيزها على المرأة المقاولة بصفة عامة وليس من جانب دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية ومهمتها في بناء وتطوير المجتمع، بل من ناحية تطويرها لمشروع واستفادتها الفردية، فيما يخص المنهج المستخدم فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الدراسة الأولى "شلوف فريدة"والدّراسة الثالثة "ليليا رمزي" وهذا ما يتوافق مع دراستنا الحالية، أما الدراسة الثانية لـ "مقدم عزيزة" فقد اعتمدت على المنهج الوصفي، كما اعتمدوا في جمع البيانات على كل من المقابلة، الملاحظة، الاستمارة، وثائق ومحادثة هاتفيّة.

---

[1] ليليازمري:المقاولات النسائية وتحديات النسق السوسيو ثقافي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل،كلية العلوم الاجتماعية، الطارف، 2018- 2015.

أما دراستنا فقد اعتمدت على المقابلة كأداة لجمع البيانات، والملاحظة كأداة مساعدة، حيث استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات في إثراء الجانب النظري فقط من خلال التعرّف على المرأة المقاولة.

ثانيا: دراسات عربية:

-الدراسة الأولى بعنوان: عمل النساء الأجور: التبعية الاقتصادية ورهانات التصوّر في المجتمع المغربي، من إعداد الدكتورة الزهرة الخملشي، جامعة الأدب والعلوم الإنسانية بتطوان (المغرب)، 2005م.

- تناولت الأستاذة موضوع جدلية التأثير والتأثر بين ثقافة النساء وثقافة مقاولات صناعة الملابس الجاهزة بطنجة، محاولة رصد تأثير اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد الرآسمالي على ظروف عمالة النساء.

- حيث اعتمدت الأستاذة في دراستها على منهج دراسة الحالة، كما اعتمدت أيضا على عينة مقيّدة اختيبرت بطريقة قصديّة 204 مبحوثة لكن لم تعتمد أثناء التحليل إلا على 201 استمارة في التّحليل الكمي، وأُلغي الباقي لرفض المبحوثات للإجابة على بعض الأسئلة أو تعبئتها بشكل جيّد.

النّتائج المتوصّل إليها:

تبين أن خروج النساء من أجل العمل المأجور بمقاولات صناعة الملابس الجاهزة بمدينة طنجة بالمغرب، كانت وراءه أساسا ضغوطات وإرهاقات مادية قاهرة تجسّدت خصوصا في عجز معيل للأسر بدخله غير المنتظم أو المتقدم على تلبية حاجيات الأسرة التي أصبحت تتزايد يوما بعد يوم، ناهيك عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة التي دفعت بجلّ أفراد الأسرة المغربية وخاصة النساء إلى تأجير قوّة عملهن، كما تحتمت على بعضهن الهجرة بين المدن من القرى إلى المدن سواء بشكل فردي أو مع الأسرة بهدف البحث عن العمل الذي لم تعد البادية المغربية قادرة على توفيره لساكنتها.[1]

[1] الزهرة الخملشي: مقال بعنوان عمل النساء المأجور، التبعية الاقتصادية ورهانات التصور في المجتمع المغربي، جامعة عبد المالك السعيدي،كلية الاداب والعلوم الإنسانية بتطوان المغرب، 2015.

-**الدراسة الثانية بعنوان:** أثر المشروعات النسوية الصغيرة على تمكين المرأة الريفيّة الفلسطينية اقتصاديا، من إعداد مصطفى صافي، فلسطين،2006م، كلية الأداب الأردن تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل.[1]

-انطلق الباحث من السؤال التالي: ماهو أثر المشروعات السنوية الصغيرة الممولة على المرأة الفلسطينية الريفية اقتصاديا ؟

-اعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح الإجتماعي والذي من خلاله تمكّن من جمع البيانات بصورة منظمة، ووصف وتحليل وتفسير الظاهرة موضوع الدّراسة وتم إختيار عينة عشوائية منظّمة مكونة من (150) امرأة واللاتي شكلت نسبة 20%من المجتمع المبحوث وتمّ الاعتماد على الاستبانة لجمع البنيات والمقابلة والملاحظة كذلك، وتوصّل الباحث من خلال دراسته الى النتائج التّالية:

-وجود تحصن في جميع مجالات الدراسة (الاستقلال المادي، حرية اتّخاذ القرارات، تقسيم العمل) والتي تساهم في وصول المرأة الفلسطينية الريفية الى مرحلة التمكين الاقتصادي من وجهة نظرها، ووجود فروق دالة احصائيّا بين متوسطات إجابات المبحوثات لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير وتمكينهن تبعا للمتغيرات(المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع، باستثناء عامل الاستقلال المادّي)، حيث تبين وجود فروق بين الإجابات تبعا لمتغير (الحالة الاجتماعية) ولصالح فئة عزباء.

[1] مصطفى صافي: أثر المشروعات النسويّة الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفيّة الفلسطينية اقتصاديّا، دراسة ميدانيّة كلية الآداب الجامعة الأردنية، الأردن، 2016.

3)الدراسة بعنوان: أثر المساندة الاجتماعية للمرأة على دعم ريادة الأعمال للمرأة السعودية من إعداد أريج حسن الصقور، أمل ظافر العمري وآخرون تخصص العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المملكة العربية السعودية 2022، جامعة الملك خالد.

انطلق الباحثون من السؤال التالي: ما أثر المساندة الاجتماعية للمرأة السعودية في دعم ريادتها للأعمال؟[1]

كما اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكي يتم قياس مستوى المساندة الاجتماعية لدى رائدات الأعمال، وتم اختيار عينة عشوائية من رائدات الاعمال بمدينة "أبها" بالمملكة العربية السعودية، وبلغ حجم العينة (409)رائدة أعمال واعتمدوعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

توصّل الباحثون الى النتائج التالية :

– ضرورة نشر ثقافة ريادة الأعمال بين النّساء السعوديات بما يسهم في زيادة أعداد رائدات الأعمال ويسهم في تعزيز العائد الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

– ضرورة تنظيم مبادرات وطنية لتلبية احتياجات رائدات الأعمال والعمل على حل المشكلات التي تواجههن.

–الاهتمام بتوفير برامج تدربية متقدمة عن ريادة الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاّب والطالبات.

– ضرورة الاهتمام بإجراء دراسات متعمقة لتحديد الاحتياجات المجتمعية في المناطق المختلفة بالمملكة ممّا يفتح المجال أمام مشروعات نسائيّة تلبّي هذه الاحتياجات

– ضرورة اهتمام بروادها المهنية المختلفة بمساعدة النساء السعوديات على بدء مشروعاتهن ومواجهة المشكلات والتحديات التي يواجههنّ.

[1]أريج حسن الصقور: أثر المساندة الاجتماعية للمرأة على دعم ريادة الاعمال للمرأة السعودية، مجلة عربية للعلوم والنشر والأبحاث، تخصّص العلوم الاقتصادية والادراية والقانونية كليّة الأعمال، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، 2022.

التّعقيب على الدراسات السابقة (عربية):

اختلفت الدراسات السابقة على دراستنا الحالية حيث ركزت على المقاولة النسائية وكيفية سعي المرأة لتحقيق نجاحاتها من مشاريع مصغرة إلى ريادة أعمال حقيقية، بينما دراستنا الحاليّة اهتمت بدور المرأة المقولة في تحقيق التنمية الاجتماعيّة، أمّا فيما يخص المنهج المستخدم فلقد اعتمدت الدراسة الأولى "الزهرة الخمشلي" على دراسة منهج الحالة وهو ما يتوافق مع دراستنا الحالية، أمّا الدراسة الثانية فقد استخدمت منهج المسح الاجتماعي، والدراسة الثالثة استخدمت المنهج الوصفي، كما اعتمدوا في جمع البيانات على المقابلة والملاحظة، الاستبانةوهذا ما يتوافق مع دراستنا الحالية.

ومن خلال الدراسات السابقة يمكننا فهم دور المرأة وأهميتها في عالم ريادة الأعمال ومدى استثمارها لهذا المجال فرغم التّحديات والصعوبات التي قد تواجهها تسعى المرأة دائما إلى التطوير أعمالها وتحقيق النجاح.

سابعا: الدّراسات الأجنبيّة:

1)**دراسةبعنوان:** تأثير الشبكات المهنية النسائية على ريادة الأعمال النسائية من إعداد أورتيزريازسارة،فرنسا "مونبلييه"2013، رسالة لنيل ماجستر المهني تخصّص، اقتصاد ورياضيات والعلوم الإجتماعيّة.

– انطلقت الباحثة في دراستها من السؤال التالي: هل تؤثّر شبكات المبدعين وإدارات الأعمال بشكل إيجابي على تطوير ريادة الأعمال النسائية؟

–اعتمدت الباحثة على منهج دراسة حالة واستعانت بالمقابلة كأداة لجمع البيانات، وذلك من خلال إجراء 08 مقابلات مع قائدات المشاريع والمبدعات ورائدات الأعمال، إضافة إلى مراقبة الأندية الإبداعيّة، والمشاركة في مؤتمرات حول الشّبكات النسائية. قامت بدراستها مع العديد من الشبكات النسائية الرسميّة في نوادي المبدعين، واستمرّت الدراسة لمدة تسعة اشهر كاملة.

توصلت الباحثة في دراستها الى النتائج التالية:

–أنّ ريادة الاعمال النسائية كشف مامدى اندماج المرأة في العالم الاقتصادي من خلال كونها بديلا لخلق فرص عمل خاصّة بها وإعطاء رؤية استقلالية للمرأة سواء في مهنتها أو في حياتهتا ، وإن الشبكات المهنية النسائية دائما تسعى للتحقيق نجاح أفضل في كل مرحلة، وتعمل على تحفيز قدراتها الإبداعية للتحقيق علاقات مهنيّة، وتوصّلت كذلك بأن شبكات المبدعين، وإدارات الأعمال تسعى دائما إلى توفير الدعم العاطفي والشرعية والاعتراف المهني الذي تحتاجه المرأة وهذا لتعزيز ثقتهنّ في أنفسهن.[1]

1- Ortiz-Diaz Sara : l’impact des réseaux professionnees des femmes sur l’entrepreneuriat féminin. présenté pour l.obtention du master professionnel, art et lettres, langues et sciences humaines et sociales, depatement d’aminis tratio économique et sociale, université mont pellier III, Pavl Valery.

2)دراسة بعنوان:دينامكية ريادة الاعمال للمرأة الكميرونية من أعداد كاثرين نيكول بيلوافودة، الكميرون، 7يوليو2014، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه تخصّص العلوم الإدارية.

-انطلقت الباحثة من السؤال التالي: كيف ولماذا تنتقل رائدات الأعمال الكميرونيّات من المشاريع الصغيرة إلى دينامكية ريادة الأعمال الحقيقة؟

-اعتمدت الباحثة في دراستها على منهج دراسة حالة، واستعانت بالمقابلة والملاحظة كأدوات لجمع بيانات البحث، حيث قامت بمقابلة 03سيّدات أعمال في قطاع الخدمات في منطقة الكميرون وذلك من 31مارس2011إلى مارس2013.

توصلت الباحثة من خلال أطروحاتها الى النتائج التالية:

-أنّ البيئة المؤسسية غير مواتية للطموحات النساء خاصة مديرات الشركات الصغيرة ومع ينجح البعض في قيادة هذه الشركات الصغيرة الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ديناميكية ومتوسّعة، كذلك إنّ الرغبة في تطوير أعمالهم ولدت احتياجات تتطلّب دعم الشركاءفي مشاريع التنمية، خاصّة أن ريادة الأعمال أصبحت قائمة على الشراكة أكثر من أي وقت مضىإضافة الى ذلك ساهمت رائدات الأعمال الكميرونيات على تطوير أعمالهن وذلك لعبور عتبة القطاع غير الرسمي، وذلك لما يقدمه من مزايا ترجع بالفائدة عليهنّ.[1]

3)دراسة بعنوان : ريادة الأعمال النسائية من بدء الاعمال التجارية الى التشغيل الفعلي. ماهي العوامل التي تفسر نجاح مناهج ريادة الاعمال بين النّساء في كيبيك؟ من إعداد فاني بي باكوين، كندا"كيبيك"، أبريل 2021،رسالة مقدمة بهدف الحخصول على درجة الماجستر في العلاقات الصناعية.

انطلقت الباحثة في دراستها من السؤال التالي: ماهي العوامل الّتي تفسر نجاح أساليب ريادة الأعمال بين النساء في كيبيك؟.

-اعتمدت على المنهج النوعي، واستعانت بالمقابلة كأدة لجمع البيانات،حيث قامت بـ:19مقابلة لعينتين الأولى(نجاح الريادة 12مقابلة) والثانية (انهاء الريادة 06مقابلات). وكان ذلك في منطقة كيبيك من 2017 الى 2021.

---

[1]Catherine nicole fouda biloa: dy namisme entreprenenurtal des femnescamerounaises, thes présentée pour obtenir le grade de docteur.ecole doctorale entreprise, economie, societe, Université borde aux.

توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى مجموعة من النتائج:

–وجود انخافض لتمثيل المرأة في ريادة الأعمال في كيبيك ممّا يساهم ذلك في خلق فجوة كبيرة يتعيّن على النساء سدها من حيث عدد أصحاب الأعمال الحاليين، وحتى لواستمرّ تأخر كبير في وضع المرأة في ريادة الاعمال فليكون هناك دائما تغيير إيجابي حيث ان غالبية النساء التي التقت بهن مهتمات بإمكانية العمل في مجال ريادة الأعمال حتى لو انتهى مشروعهن. كذلك توصّلت إى إن رائدات الأعمال من الضروري أن تأخد بعين الاعتبار للعوامل المختلفة التي تؤثّر على مسارهم المهني وذلك لكونهن مستعدات بشكل أفضل لما ينتظرهن، ولتحقيق طموحهن في ريادة الأعمال.[1]

تعقيب الدراسات السابقة

هدفت الدراسات السابقة إلى التركيز على ريادة الأعمال النسائية وكيفية سعي المرأة في تحقيق نجاحتها من مشاريع مصغرة إلى ريادة أعمال حقيقة، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية. أما في ما يخص المنهج المستخدم، تم الإعتماد على منهج دراسة حالة في الدراسة الأولى لأورتيز رياز سارة، والثانية كاثرين نيكول،وهذا مايتوافق مع الدراسة الحالية.

أمّا الدراسة الثالثة فاني بي باكوين تمّ الاعتماد على المنهج النوعي. تمّ الاستعانة بأداة المقابلة والملاحظة في الدراسات السابقة وهذا ما يتوافق مع دراستنا الحالية.

ومن خلال الدراسات السابقة تم فهم مامدى سعي المرأة في تحقيق، إستقلاليتها وطموحها في ريادة الأعمال، وأنها دائما ماتعمل على تطوير أعمالها برغم من الصعوبات التي قد تواجهها.

[1]Fany b.guimn: l’entrepreneuriat féminin: dela création d,entreprise à l’exploitation réelle, Mémoire de maitres, Facueté des relations industrielles, Université de montréal.

خلاصةالفصل:

لقد حاولنا فيهذا الفصل الوقوف على المراحل التي يبني عليها أي بحث على من تحديد الإشكالية الدراسة وأهمية، وتحديد المفاهيم والدراسات السابقة كعنصر أساسي وكيفية الإستفادة منها.

وبالتّالي بناءا على تصور الفكري والنظري حول الموضوع المعالج الذي من خلاله يمكننا التطرق إلى الفصول القادمة إلى الجانب النظري لدراسة ثمّ المعالجة الميدانيّة وتحليل نتائجها بما يناسب الإجابة على إشكاليتنا وتحديد مدى تطابق أو احتلاف البحث الحالي مع الدراسات السابقة ومع النظريات المعالجة لدور المرأة المقاولة في تحقيق التّنمية الاجتماعية.

الفصل الثّاني

التّحليل السوسيولوجي للمرأة المقاولة

الفصل الثاني: التّحليل السوسيولوجي للمرأة المقاولة

أولا: أهم المقاربات النظرية المفسرة لمجال عمل المرأة المقاولة.

ثانيا: نماذج عربية عن المقاولة النسوية.

ثالثا: التطور التاريخي للعمل النسوي في الجزائر.

رابعا: واقع المقاولتية النسوية في الجزائر.

خامسا: أليات دعم الدولة للمرأة المقاولة.

خلاصـــــة

تمهيـــــــد:

تعدّ المرأة المقاولة عنصرا أساسيا في المجتمع وذلك من خلال قدرتها على التكيف والإبداع في بيئة العمل. وعمل المرأة ونشاطها المقاولاتي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية، خاصة في السنوات الأخيرة ونتيجة الإنفتاح على إقتصاد السوق، جعل ذلك من الضروري الاهتمام بقطاع المقاولة النسوية، وهذا ماسعت إليه الجزائر. حيث أنّ المقاولة الجزائرية تخلّت عن التنظيم التقليدي وتوجهت نحو عالم الشغل بمختلف مجلاته سواء الخدماتية أو المشاريع الإنشائية بهدف فرض وجودها كفاعل اجتماعي، وبالرغم من التحديّات الثقافية والإجتماعية خاصة تمكّنت العديد من النساء الجزائريات من تحقيق النجاح في مجال الأعمال وإدارة المشاريع.

أولا: أهم المقاربات النظرية المفسرة لمجال عمل المرأة المقاولة:

مع دخول المرأة للعمل المأجور ومباشرتها للعمل المقاولاتي، بدأت المفاهيم تتغير، وبرزت على مستوى النّقاش الفكري مجموعة من النظريات التي تتناول قضية عمل المرأة نذكر منها:

1: نظرية البدائل الوظيفية لروبيرت مبرتون:

يفترض أن البدائل الوظيفية هي "صورة من السلوك الإجاد الحلول المناسبة لأي معوق وظيفي، ومن ثم يصبح من الملائم أن تؤكّد أن البدائل الوظيفية تمثل إستجابات محدودة أو وسائل فنيّة لإحلال بديل وظيفي محل الوظيفة المعوقة بغرض إنجازالأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها".

إنّ البدائل الوظيفية إجتماعيا قد تعمل على منع السخط والاستياء والإنحراف وربما توجّه الأفراد بنجاح إلى مهن أخرى، فلقد سعى (ميرتون) لتحليل المعوقات الوظيفية بالكشف عن وجود الكثير من مظاهر الخلل الوظيفي التي تحدث داخل البناءات الاجتماعية، والتي تؤدي إلى عدم توافقه.

هذا يتطلب وجود بدائل وظيفية تسعى لإعادة تحقيق توازن النسق، فحسب (ميرتون) كل معوق يقابل بديل وظيفي يسعى لإعادة توازن النسق.

فعند عجز القطاع الرسمي عن توفير منصب عمل للمرأة، والذي يعتبر معوقا وظيفيا وخلل في أداء النسق لوظائفه، يكون القطاع غير رسمي البديل الوظيفي الذي بإمكانه توفير فرص عمل لإعادة توازن النسق.

فالمرأة المقاولة إعتبرت المؤسسات الناشئة الحل البديل لكسب المال والإشغال نظرا لعجز القطاع الحكومي عن توظيفها.[1]

---

[1] أ.د بداوي محمد سفيان وطالبة دكتواره: مرابط إيمان، عنوان المدخلة: دراسة سوسيولوجية نظرية حول المقاولة النسوية في الجزائر (واقع وأفاق)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.2024/01/18.

2- النظرية السلوكية:

تعتبر من أقدم النظريات المفسرة للسلوك المقاولاتي، والذي تعود بدايتها الأولى للإقتصادي "ريتشارد كانتسلون"و"جون باتيست ساي"، حيث نظرت هذه النظرية إلى المقاول كعنصر أساسي في عملية خلق المؤسسة، والعامل الأساسي في العملية الإبداعية، وهذا يعني أن صاحب المشروع هو مركز العملية الإبداعية من خلال إكتشاف الفرص وتنظيم المشاريع، حيث حاول هذا الإتجاه التّمييز بين خصائص ومميزات سلوك المقاول والتميز، وكذا تأثيرات الوسط الإجتماعي والمسار المهني، والتي تدفعه إلى إتخاذ القرار حول عالم المقاولة.

وبتطور هذا المفهوم قام العالم "ماكليلاند" في بداية الستينات بدراسات عدّة هدفت إلى إيجاد خاصية رئيسية أو مجموعة من الخصائص السلوكية النفسية التي تميز سلوك المقاول عن غيره، وتوصّل من خلالها إلى أنّ خاصيّة المقاول الأساسية تتمثل في الحاجة للإنجاز، والتي تدفعه دوما إلى البحث عن مواقف تسمع برفع التحدي، والتحمل المسؤولية، والعمل على إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي يمكن ان تواجهه في تنفيذ مشروعه.[1]

وتتكلم هذه النظرية عن الصفات الشخصية للمبادرات أي مجموعة الصفات والخصائص التي أنتتصف بها المرأة الريادية، ولنساء المقاولات خصائص محددة مثل: المبادرة،والقدرة على الإبتكار والمثابرة والتحدي،والإدارة المالية الجيدة.[2]

3-المقاربة العملياتية للمقاولتية:

هذا الإتجاه ينظر للمقاولاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة، فحسب هذا الإتجاه فإن "المقاوليتة تشمل مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات،موارد مالية، بشرية...، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادرا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولتية جديدة".

---

[1] د.خالد بوشارب بولوداني، عنوان المطبوعة: فلسفة تطبيقية –المقاولتية –، جامعة 08ماي 1945- قالمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،2021.ص45.

[2] أ.د بداوي محمد سفيان، مرجع سبق ذكره .ص 07-08.

كما يعبر هذا الإتجاه أن عملية خلق المنظمات الجديدة ماهي إلا نتيجة لفكرة او خبرة سابقة تتجيد في شكل منظمة جديدة فيصبح لها معنى ووجود، وفي هذا الإطار يركز "Gartner"أساس على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقا بعدما كانت مجرد فكرة، ويشيد أيضا بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأعلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد .

وفي هذا السياق نجد جهود كل من Bygrave وHofer (1991)الذين إعتبروا أن المقاولتية هي سيرورة تنطوي على:

-الحث على المقاولاتي يتضمن إنشاء منظمة جديدة لإستغلالها.

-المسار المقاولاتي يجمع كل الوظائف، النشاطات والأفعال الملازمة لإدراك الفرص وإنشاء المنظمات وإستغلالها.

-المقاول شخص يدرك فرصة وينشئ منظمة لإستغلالها.

لكن مايؤخذ على هذه المقاربة أو الإتجاه تركيزه على إنشاء منظمة جديدة من فكرة جديدة بينما وفي الواقع يمكن إنشاء منظمة جديدة من فكرة موجودة أصلا، كما يمكن تجسيد أفكار جديدة في مؤسسةقائمة، وعليه ظهرت أفكار جديدة في هذا الإتجاه تركز على فرص الأعمال وإغتنامها بشكل يقود إلى ظهور نشاطات إقتصادية جديدة.

وعليه من خلال ماسبق، يمكن القول أن المقاولتية كعملية إنشاء للمنظمات تنقسم إلى الأشكال التالية :

- **المؤسسات ذات النشاط الجديد:**

المقاول يقوم بخلق نشاط إنتاجي أو خدماتي وبالتالي وسائل وطرق عمل جديدة.

- **مؤسسات إستعادة النشاط:**

هو ماتعلق بمؤسسة أو نشاط متوقف أو موجود يقوم المقاول بإستعانة ومتابعة العمل فيه وتطويره.[1]

[1]ريم لونيسي: المعوقات التنظيمية للمقاولتية السياحية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة1 – باتنة، 2019/ 2020.، ص 57-59.

- **خلق مؤسسة من رحم مؤسسة:**

هنا يتعلق الأمر بأجير المؤسسة الأم، الذي يزاول نشاطه بها بمساعداته على خلق نشاطه المستقل.[1]

4- المقاربة السوسيولوجية :

وهي تصف مميزات البيئة التي يعمل فيها المشروع "وتركز على عوامل الدفع والجذب والبيئة المحيطية التي تشجع النساء وتجبرهنّ على البدء بالمشروع. ومن عوامل الجذب مثلا توافر رغبة جدية لدى المرأة المقاولة في بعث مشروع ، بالإضافة إلى توافر فرصة إقتصادية موائية. وأما عوامل الدفع التي تعبر النساء على المبادرة فتتمثل في:البطالة، الفقر، والتعب من أعباء الوظيفة، والحاجة إلى وقت أكبر وقت أكبر للتفرغ للأسرة.[2]

[1] ريم لونيسي، نفس المرجع السابق، ص59.

[2] أ.د بوداوي محمد سفيان. مرجع سبق ذكره. ص08.

ثانيا :نماذج عربية عن المقاولة النسوية:

1-المرأة المقاولة في السعودية:

تضم السعودية أكثر من 300سيدة أعمال في مختلف مناطق المملكة، ويوجد 43ألف سجلا تجارب للسعوديات صاحبات المشاريع على مستوى المملكة العربية السعودية ككل، وعن المشاكل التي تتعرضن لها هي في العموم هي مشاكل اجتماعية، إذ تعاني المرأة المقاولة في السعودية من النظرة الذكورية القاصرة اتجاه المرأة والناتجة عن التربية والموروثات الاجتماعية، فما يمنحللرجل يغلق أمام المرأة، بالإظافة إلى البيئة المحافظة للمجتمع السعودي الذي لايرضى بوجود امرأة وسط رجالي حتى لوكان العمل يتطلب ذلك، فتجبر المرأة السعودية على التزام الحجاب والحيطة في الحديث مع الرّجال، كون رجال الأعمال في السعودية لازلوا لم يتعودوا بعد على الوجود النسوي بينهم، أما من ناحية الإمكانيات المادية فهي متوفرة على المستوى الشخصي أكثر منه على المستوى الحكومي،لأن البنوك تعسّر عمليات القروض بالنسبة للنساء الأعمال.

2-المرأة المقاولة في البحرين:

ظهرت المشاركة الفعلية للمرأة المقاولة البحرينية في مطلع ستنيات القرن الماضي، فقد حققت عائدات النفظ في تلك الفترة إنتعاش إقتصادي، مما إنعكس إيجابا على تغيير أنماط الحياة الأسرية للأحسن، فزادت نسب تعليم المراة وتطورت أفكارها وارتفعت نسب مشاركتها في سوق العمل وظهرت كمقاولة، إذا لم يكن دافعها من ممارسة الأعمال المقاولتية هو تحقيق الذات بقدر مايعود ألى الأسباب العاملية، لأن جل الشركات البحرينية عائلية، فمهنة المقاولة تعتبر موروثة بين أفراد العائلة، فالأب المقاول يؤثر على مهنة أبائه وبناته، حيث يخلق فيهم روح المقاولة والنجاح في المشاريع، إذ أن معظم البحرينيات المقاولات ينحدرون من أسرة مقاولين وولدوا في بيئةمقاولتية، ممّا يسهل عليهن عملية تسيير مشاريعهن، فالأب البحريني المقاول الذي ليس له ابن مقاول تكون لديه بنت مقاولة تحمل المسؤولية عنه.[1]

[1] حنيش فتحي، قعيدة لطيفة: نفس المرجع السابق، ص127.

3-تجربة الصناعة والإبداع لعزة القبيسي بدولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد كانت البداية في عام 2002م في المجتمع الثقافي (أبو ظبي)، بمثابة أول معرض فني لعزة حيث حضره جمع من الشخصيات الهامة، عرضت خلاله على الحاضرين تجربتها بالمراحل المختلفة للتصميم والتصنيع لقطع المجوهرات الفنية، وفي عام2004م مثلت دولة الإمارات العربية المتحدة في معرض فردي لأعمالها من خلال فعاليات مهرجان ألف خطوة وخطوة بفنلندا بحضور جمع من المسؤولين الفنلنديين وسفير الدولة.

وفي عام 2005م توّجت عزة ببدء ثلاثة مشاريع مجتمعية أحدها غير ربحي، والآخران حكوميان لأجل تمكين الحرفيية وتطوير الحرف والصناعات التقليلدية، كما توفر هذه المشاريع اليوم مطالب السوق في مجال الهدايا التراثية المحلية، وفي ختام عام2008م أقامت عزة احتفالا بالذكرى العاشرة لدخولها عالم الفن والإبداع بإقامة معرض مشترك مع جميع الفنانين الإمارتيين والعالميين بمركز دبي المالي العالمي .

لقد كان لها أيضا دور في الأنشطة المجتمعية والترويج لريادة الأعمال، من خلال تقديمها للمحاضرات وورشات العمل ترويجا لريادة الأعمال (المقاولة) النسائية بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة كبرنامج أكون Akovn، ومجلس أبو ظبي للتطوير الإقتصاديADCED، وجامعة دولة الإمارات العربية المتحدة UAEV.

وفي عام 2010م أعلنت عن مبادرتها المجتمعية (لمسته إبداع) لدعم خبرات المصممات الحرفيات وتطويرها بأبوظبي لأجل تأسيس حاضنات أعمال متخصصة في مجال تصميم المجوهرات وصياغتها، وإستكمالا لمسعاها المجتمعي عام 2012م وبالشراكة مع كليات التقنية العليا في الفجيرة أعلنت عزة عن مبادرتها (ملتقى الفنون) لإستقطاب مهارات الطالبات وتطويرها بمجال الفنون.[1]

[1] فايزة بلعابد، مصطفى بياض، عبد الجليل مقدم: واقع المقاولة النسوية في الجزائر، ونماذج ناجحة عن ريادة المرأة المقاولة، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، جامعة طاهري محمد ببشار، المجلد 03، العدد 02، 2019. ص30-31.

4- المرأة المقاولة في المملكة المغربية :

إنّ المغربية اليوم تمثل ثلث القوة العاملة في البلاد، سواء كن في البادية والريف حيث تواجدهن الأكبر بنسبة 59%، أو في الوسط الحضري أين تبلغ نسبتهن 25.9% من مجموع العاملين، 44%منهن يشتغلن بالصناعة والصناعة التقليدية، و47% في القطاع الخدماتي.

وهذه المساهمة كانت نتيجة اتخاذ بعض الإجراءات القانونية التي منحت المرأة نوعا من الحماية، والتي تصب في نفس النسق الذي جاءت به مختلف التشريعات والاتفاقات الدولية المدافعة عن حقوق الانسان بشكل عام وتفوق المرأة بشكل خاص، وهو ما جاء في مدونة الشغل المغربية والتي اشتملت على جملة من المبادئ الضرورية لدعم حق المرأة في العمل، ومن بين هذه المبادئ، مبدأ المساواة الذي منعت من خلاله المادة التاسعة أي نوع من التمييز بين العمال الأجراء سواء من حيث السلالة أو اللون أو الجنس أو الحالة الزوجية أو العقيدة أو الأصل الوطني من شأنه الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة بالمثل فيما يخص التشغيل.

وفي إطار تمكين المرأة من الحصول على فرصة عمل بإنصاف، ولأهمية المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكّل معظم النسيج الاقتصادي، وعلى اعتبار أنها خلية إقتصادية وإجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة، تضمن للمشتغلين بها حقوقهم الفردية والجماعية إلى جانب العمل على إيجاد مناصب شغل جديد، يحق للمرأة إبرام عقد الشغل وإدارته، الترقية والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية، إلى جانب الإنضمام إلى النقابات المهنية والمشاركة في إدارتها وتسييرها.[1]

[1] بلغربي فاطيمة: فعالية المرافقة المقاولتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت ، المجلد1، العدد 2، 2021، ص26.

5- المرأة المقاولة في تونس:

إنّ المحيط التونسي مناسب ومشجع للمقاولة النسوية لأن البعض يرى بأن المرأة التونسية قد تجاوزت قضية المساواة بين الجنسين إذ يدلون على ذلك بالتوازن الكبير في قضية منح الصفقات لرجال الأعمال وسيدات الأعمال، كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية. وحسب ما تم ذكره في موضوع المرأة المقاولة في تونس يبدوا بأنها استطاعت اقتحام أغلبية القطاعات مثل الإلكترونيك، الكهرباء التقنية وخاصة الفندقة....، أمّا أهمّ المشاكل التي تعاني منها المقاولة التونسية تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل البنكي وعدم الحصول على أسواق لصرف السلع،كما تشكي من قلة إستعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة في عملية التسيير المقاولاتي لإرتفاع تكاليفها، وهي تقريبا نفس المشاكل التي تعاني منها أغلب النساء المقاولات في المغرب العربي. [1]

[1] حنيش فتحي، قعيدة لطيفة: مرجع سبق ذكره، ص128.

ثالثا: التطور التاريخي للعمل النسوي في الجزائر:

مر التطور التاريخي للعمل النسوي في الجزائر ب 03 مراحل:

1- **عند بداية الاستعمار الفرنسي:** هناك اختلاف بين المرأة الريفية والمرأة التي تعيش في المدينة عند بداية الاستعمار:

1-1:فيالأرياف: كانت المرأة في هذه الفترة خاضعة للظروف التي يسببها المستعمر الفرنسي ومع هذا لم يمنعها من أن تكون مقاولة بصفة أو بأخرى في المجتمع التقليدي الجزائري، لكن بخصائص غير الخصائص المعروفة اليوم، والفرق لأن المرأة أنذاك كانت منتجة ومسيرة ومديرة لكنها تهدف إلى خدمة أسرتها ومجتمعها فقط. لا من أجل اثبات ذاتها وتكوين ثروة خاصة بها لأن المجتمع التقليدي لم ينمي فيها روح المبادرة والإستقلالية المالية. إذ كل ما هو ملك لها يعود لأبيها أو زوجها فالعادات والتقاليد حرمتها من الظهور وعملها مجرد عمل عادي يدخل في إطار إعانة الأسرة.

1-2 :فيالمدن : إبان الاستعمار الفرنسي عاشت النساء في المدن أوضاعا متدهورة، وسدت أمامها كل السبل. وفرضت عليها عادات وأعراف بعيدة كل البعد عن الدين والرقي والحضارة، وجعل المنزل بمثابة سجن لها لايسمح لها بمغادرته إلا للضرورة القصوى. كما فرض عليها حصار اجتماعي خانق.مع هذا استطاعت المرأة أن تحول البيت إلى ورشة تمجد فيه قيمة العمل، وكانت تمارس داخل البيت عدة حرف، اذ يتعلق الأمر بغزل وتصفيف الصوف والقطن والحرير، وصباغة الصوف أو خيط الذهب أو الفضة. وهذه حرفة راقية تمارسها نساء عن الفئات الثريةوالهدف منها ليس الربح فقط بل تهدف إلى إبراز موهبتها لكسب تقدير وإعجاب المحيطين بها من أهل وأقارب وجيران. وقد كانت هذه الأشغال تؤدى داخل البيت في نطاق غير رسمي وتتقاضى بعض النساء عليها أجرة، وهذه الأجرة تدخل في مساعدة الأسرة، أما النساء الذين يملكن العقارات والأموال فيقمن بتفويض أزواجهن أو أبناءهن أو أحد الأقارب في إدارة ممتلكاتهن. لأن العادات والتقاليد خلال هذه الفترة تفرض ذلك.[1]

[1] أ.ذ بداوي محمد سفيان، مرجع سبق ذكره، ص11.

2-خلال حرب التحرير 1954- 1962: لقد حدث في هذه المرحلة تغير شبه قاحم في النظرة التقليدية للمرأة وخروجها خارج إطار البيت العائلي، فلقد لعبت هذه المرحلة العديد من الأدوار على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية، ففي هذه المرحلة وصلت المرأة الجزائرية إلى مراكز السلطة، وشاركت النساء الجزائريات في الكفاح من أجل تحرير الوطن من خلال المشاركة في الثورة وصلت حدودها للتجمعات قتالية ضد المستعمر ونشأت أول منظمة نسائية مع بدء التحرير تابعة لجبهة التحرير الوطني تحولت فيما بعد إلى الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

3- بعد الاستقلال: لقد جاء الاستقلال ليقضي على العادات والتقاليد البالية التي حرص عليها الاستعمار في زرعها داخل المجتمع الجزائري، والتي كانت تتناقض مع رؤى التطور والتنمية، فبعد الاستقلال مباشرة تم إدخال المرأة وإقحامها في عالم الشغل، كمواطنة عاملة، بهدف بناء الدولة الإشتراكية العصرية التي تبنتها سياسة الجزائر، فقد كانت المرأة الجزائرية تعمل على فرض نفسها كمواطنة كاملة الحقوق والسبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها وإرتفاع مستواها الثقافي والتعليمي. فأصبحنا نجدها في الإدارة وفي الجيش وفي الصناعة والتعليم والصحة وتجارة وهي مقاولة تقتحم هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل محيطها العائلي.[1]

[1] أ.د بداوي محمد سفيان، مرجع سبق ذكره، ص11.

رابعا: واقع المقاولتية النسوية في الجزائر

أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي المعروفة به، خاصة بعد ولوجها عالم المقاولتية، فبالرغم من ضآلة نسبة مشاركتها في أعمال المقاولتية وإدارة الأعمال مع الرجال. إلا أن أرقام السنوات الأخيرة تشير إلى قفزة نوعية في مساهمتها في عدد من المجالات المتميزة وتوضح أرقام الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة أن حصة المرأة من المشاريع المقاولتية التي أحصيت على مستوى الصندوق إلى غاية فيفري 2016 بلغت 9%. أما في سنة 2015 فقد تم تمويل أكثر من 15%من المؤسسات التي تدار من طرف النساء.

وتشير إحصاءات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة التي تعد القبلة المفضلة للنساء إلى نسب عالية للمشاركة النسوية في مشاريع المقاولتية، حيث أنه تم تمويل أكثر من 475 ألف مشروع لفائدة النساء، وهو ما يعادل 62 إلى 63% في إشارة واضحة إلى اقبال المرأة على خلق مشاريع مصغرة، ولجأت المرأة إلى مختلف الميادين الإستثمارية حتى التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال وهو ما تأكده الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالجزائر شرق أكد أن النساء المقاولات تحولت إلى نوعية مختلفة من المشاريع لا سيما تلك المتعلقة بميدان الفلاحة، ومجال النظافة وكذا الصناعة الابتكارية، بالإضافة إلى أن هناك نسوة مقاولات نجحن حتى في مجال التصنيع ومنهن من نجحن في توظيف أكثر من 50 امرأة في مشاريعهن، وهي أرقام إيجابية بالنظر إلى ما تفرضه سوق المقاولتية في الجزائر من منافسة.[1]

1:إحصائيات عن المقاولة النسوية بالجزائر:

يمكن الإستناد إلى الإحصاء الإقتصادي الأول الذي أقيم في الجزائر والذي يعطينا نظرة، أكثر واقعية وميدانية عن واقع المشاريع النسوية المنجزة على أرض الواقع.

1-1 تصريح وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة:

يمكن الإنطلاق من أخر تصريحات رسمية من قبل وزيرة التضامن و الأسرة وقضايا المرأة بمناسبة إفتتاح الصالون الدولي للمرأة –حواء 2014–في طبعتة العاشرة، حيث صرحت أنّ النساء المقاولات يشكلن نسبة لا تفوق7% على المستوى الوطني، مما يؤكد على أننا لانزال بعدين نوعا ماعن تحقيق الأهداف المسطرة فيما يخص الأهداف المسطرة فيما يخص ترقية المقاولتية النسوية.

[1]بداوي محمد سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

1-2: عدد مؤسسات النسوية حسب إحصائيات مركز السجل التجاري:

حسب أخر إحصائيات الصادرة عن مركز السجل التجاري الوطني، وصل عدد المتعاملين الإقتصاديين الطبيعين إلى غاية نهاية سنة2011مانسبته91.99%رجال.مقابل 8.02% نساء بما يقابل 111094 تاجرة مقابل 1275166تاجر رجل، ويتوزعن على مختلف المناطق والولايات بنسب متفاوتة، حيث يتركز معظمها في العاصمة بمجموع 8552تاجرة، تليها وهران ب 7085تاجرة، أما ورقلة فتضم 1933تاجرة، وأُقل نسبة سجلت بولاية تندوف ب592 تاجرة. وعدد النساء صاحبات المؤسسات المسجلات في السجل التجاريّ إلى غاية 31ديسمبر 2011، فقد بلغ 4647 مؤسسة من إجمالي 130382مؤسسة مسجلة في السجل التجاري، وذلك بما نسبته 356% من الإجمالي.

1-3: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEG):

تؤكد الإحصائيات أن هناك 2063 حامل مشروع تقدم لمراكز التسهيل المختلفة، تم منها مرافقة 1132 مشروع والذي أفرز عن إقامة 291 مؤسسة أسفرت بدورها عن تخصيص 1719 منصب عمل، وفي مايخص عدد المشاريع النسوية التي تم قبولها على مستوى وكالة لونساج لغاية 30جوان 2013، فقد بلغ عددها 27532 مؤسسة من إجمالي 270288 مؤسسة منشأة، بما نسبته 10%، موزعة على عدد قطاعات، وغالبية المشاريع تتركز في قطاع الخدمات بمجموعة 14013مشروع بنسبة 51%من إجمالي المشاريع النسوية الممولة عن طريق الوكالة، وتأتي في المرتبة الثانية قطاع الحرف التقليدية بنسبة 21.22%، وهو مايعكس وجود العديد من النساء اللواتي يتقن الحرف التقليدية، ثم المرتبة الموالية تأتي المهن الحرة بنسبة 8.66% وتأتي بقية القطاعات في مراكز متأخرة تعكس قلة الاهتمام بالأنشطة أو صعوبة الوصول لها.[1]

[1]سلامي منيرة، دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.ورقلة 2014- 2015. صفحة 196-197.

1-4 إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

أما عن إحصائيات الصندوق، فأفرزت عن تمويل العديد من المشاريع النسوية بنسبة7 % من إجمالي المؤسسات الممولة بما يقابل 6163مشروع من أصل 84164 مشروع تم تمويله عن طريق الصندوق، حيث أكد أن الخدمات تأخذ أكبر نسبة من المشاريع الممولة عن طريق الصندوق بما يقابل 3015 مشروع من إجماليّ 6163مشروع ممول لصالح النساء بما نسبته 48.92%، ومن ثم بقية القطاعات، إلا أنه وجد توجه للقطاع الصناعي بنسبة 17.50%من إجمال المشاريع النسوية.[1]

2- الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاولة في الجزائر :

-تعاني المرأة من المشاكل المرتبطة بممارستها لمهنة حرة.

-تعاني من المشاكل ذات الطابع سوسيو ثقافي مازال مرهون بذهنيات ومعتقدات خاطئة التي تنسب للدين تارة وللعادات والتقاليد تارة أخرى، كونها تنتمي إلى مجتمع محافظ تربى على خضوع المرأة للرجل.

-كما أن المرأة يتم إختيارها بين الزواج والعمل بشكل عام والعمل بشكل حر خاصة وأن طاعة الزوج واجب والتي يتم إستغلالها بمنعها عن العمل.

-كما تشكل سيطرة المجتمع الأبوي إحدى العوائق الأساسية أما العمل النسوي خاصة حينما ترتكز على تأويلات دينية محافظة، تجعلها رغم ثقافتها وإرادتها تكون تحت سيطرة وهيمنة ذكورية.

-كذلك تواضع خبرتها في مجال المعاملات المالية وما يتطلبه من معرفة وخبرة في التعامل مع الخدمات المالية وأنظمة البنوك.

-صعوبة التمويل الذي يحول دونا إقتحامها مجال المقاولاتية، فالمرأة المقاولة صاحبة المؤسسة الناشئة التي تعتد على المخاطرة وإحتمال الفشل تزداد صعوبة عليها عندما لاتجد ممولين بمشروعها .

-إبعاد المرأة عن مراكز القرار يجعلها عنصر منفذ أكثر من مقرر وهو أحد أكثر الصعوبات التي تعاني منها المرأة المقاولة [2]

---

[1] سلامي منيرة، نفس المرجع السابق ، صفحة 198- 200.

[2] أ.د بداوي محمد سفيان، مرجع سبق ذكره، صفحة 14.

خامسا: أليات دعم الدولة للمرأةالمقاولة:

1-دوافع دخول المرأة في مجال المقاولة:

إن العوامل التي أدت دخول المرأة في مجال المقاولة تتمثل في:

-حاجة المراة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها .

- البحث عن إمتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع وإتخاذ القرار.

-الرغبة في الإستقلالية.

-التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدرتها على الإبداع والمبادرة.

-الرغبة في تحقيق مركز مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.

-الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشة وتجاوز مرحلة سد بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي المنزلي.[1]

2- أليات دعم المقاولة النسوية في الجزائر :

قامت الجزائر قصد تطوير المقاولتية النسوية بإنشاء مجموعة من الهيئات المختصة في هذا المجال ويصطلح عليها أليات الدعم، فقد تعددت الهيئات التي أنشأتها الدولة ولدعم النشاط المقاولاتي مستهدفة مجال الإستثمارات الصغيرة (المؤسسات الصغيرة والمتوسط). [2]

وكذا فئة الشباب، إضافة إلى بعض الهيئات غير الحكومية (المؤسسات المالية)مع إبداء ملاحظة أساسية أنه لاتوجد هيئات تستهدف حصرا الفئة النسوية ماعدا بعض الجمعيات، تتمثل أهم هذه الهيئات والأليات في:

---

[1] أ.دبداوي محمد سفيان، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] المرجع نفسه، ص09.

2-1: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تمإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب مرسوم التنفيذي رقم 96-296المؤرخ 1996/09/08(96،296،1996)،وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة،ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية إلى إنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة الإنتاج السلع و الخدمات.

2-2:الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

تم إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الإستثمار APSI، كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الصادر في 1993، ومنذ صدور قانون الإستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الإستثمار APSIبالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI،حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 منقانون الإستثمار التي تنص على أنه "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها.

2-3 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشت الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض الضرورية للإستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

جهاز القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع إحتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة اللأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في قطاع غير شرعي."[1]

[1]سعودي زوهير وأخرون، نفس المرجع السابق،ص57.

2-5 الحاضنات التكنولوجية:

تعرف على أنها وحدة للتعاون بين الإمكانات"science park"تعرف الحديقة العلمية المعريفية لمنتسبي الجامعات وطلبتها من جهة، وبين المتطلبات المعريفية العلمية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والهيئات الخدماتية اللأخرى، وعلى ذلك فإن "لحديقة العلمية"وأقسامها من خلال منتسبيها وطلبتها تسعى لتطوير معطيات هذه المؤسسات والشركات وفتح أفاق جديدة للعمل والإستثمار المعرفي المشترك.

-تحتوي الحدائق العلمية بالإضافة إلى ماسبق مايعرف ب"الحاضنات التكنولوجية " وهي أماكن مخصصة لمؤسسات ترفيهية فيطور إنشاءات تستند إلى "Technologie Tnculators"معارف جديدة مقدمة بحوث جامعية، وتأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات جديدة ومتميزة، وتستطيع مثل هذه المؤسسات الإنطلاق بعد فترة الحضانة الأولى إلى العمل على نطاق واسع، مع المحافظة على العلاقة مع الحديقة العلمية للجامعة لتجديد معارفها وإكتساب القدرة على المنافسة المعرفية المستمرة.

2-6 نظام المشاتل ومراكز التسهيل والدعم للمؤسسات:

مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل إستقبال مؤقتة موجهة للمنشئة تهدف إلى دعم وتسيير ظروف الإنطلاق وذلك من خلال توفير محلات الإيواء بما تنطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الإتصال وغيرها.

تأخذ مشاتل المؤسسات ثلاث أشكال: المحظنة، ورشات الربط، نزل المؤسسات. تتولى إعداد المؤسسة في مرحلة الإنطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة.

2-7 المناولة الصناعية:

تعد المقاولة من الباطن نشاط إقتصاديا ترتبط نشأتها وتطورها إرتباط وثيق بوجود حركة المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة، حيث أن مجال التخصص هو الذي يولد وظيفة المقاول من الباطن ويعطي الإمكانية للمقاول من الباطن أن تندمج في برنامج إنتاج مؤسسة أكبر مع بقائها مستقلة.[1]

[1] سعودي زوهير وأخرون، نفس المرجع السابق، ص57- 58.

2-8 الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC:

تم تأسيس الصندوق الوطني لتأمين على البطالة في 1994/07/06، حيث جاء بهدف دعم وإتاحة الفرصة للنساء في ممارسة نفس النشاط الذي تزاوله خاصة في المهن التي تتعلق بالعرف والخدمات والصناعة حيث قام الصندوق الوطني لتأمين على البطالة بتمويل 13608مشروع سنة 1620بنسبة 9.81% من إجمالي المشاريع.

إنطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع التسعينات القرن الماضي، بدعم من منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية، وتم إنشاء أول بورصة للمناولة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تشتغل بفضل إنخراط 600 مؤسسة صغيرة بها، كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل وتنسيق نشاطات بورصات المقاولة والشراكة فيما بينها وتنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة.[1]

2-8 المؤسسات المالية

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بتزويد المقاولات بالموارد المالية الضرورية لعملية الإنشاء والإنطلاق في النشاط أو توسيعه، ويتم ذلك عن طريق القروض، يعد عنصر التمويل أهم عنصر في عملية إنشاء أي مقاولة.

تحتل البنوك الجزائرية أهمية كبيرة في تزويد المقاولات المصغرة والمتوسطة بالمواد المالية الضرورية لعملية الإنشاء والإنطلاق في النشاط وإن معظم تدخلاتها التمويلية تتم في شكل قروض.[2]

---

[1]د. لعلمي فاطمة، د. زعفران منصورية، د. بودونات أسماء، عنوان المداخلة: دور المقاولة النسوية في تطوير وتنويع الاقتصاد المحلي، إشارة لتجربة بعض الدول العربية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص11.

[2]سعودي زوهير وآخرون ، مرجع سبق ذكره. ص59.

2-9 مساهمة قانون الصفقات العمومية في تقديم هامش الأفضلية:

يعتبر قانون الصفقات العمومية من القوانين المنظمة لطريقة إبرام الصفقات قصد تلبية إحتياجات الطلب العام، ولعل من أبرز الأنشطة التي يرتكز عليها الطلب العام هو مشاريع البناء والأشغال العمومية،والتي تساهم في توفر البنية التحتية لمختلف القطاعات، كما يساهم في خلق مناصب شغل مختلفة.

يعدّ قانون الصفقات العمومية الجزائري (المرسوم الرئاسي 15- 247) كأبرز القوانين المحكمة من أجل تلبية إحتياجات الطلب العام، حيث يعتمد على فتح المجال للمنافسة لمختلف المتعهدين قصد تجنب أي تجاوزات قد تتم في هذا المجال، بالإظافة إلى ضمان التنفيذ الحسن لهذه المشاريع ومن بين العوامل التي تساهم في نجاح المقولات النسوية في إطار قانون الصفقات العمومية هي:

أ-إستغلال ألية الملاحق:

إنّ أبرز العوامل التي ساهمت في نجاح وتميز المقاولات النسويات الناشّطات في مجال البناء والأشغال العمومية هو درايتهن بمضموم قانون الصفقات العمومية وإستغللهن الحسن لمختلف المواد التي ينص عليها، وإن صح التعبير قراءتهن مابين الأسطر لمضمون مختلف بنوده، حيث يرتكز القانون على منح الصفقات إلى المتعهد الذي يقدم أقل عرض بعد التأهل التقني، إلا أن هناك بنود مكملة لإتمام إنجاز المشاريع خصوصا الأشغال التي قد تظهر دون توقع ، ويتم تسوية هذه العملية عن طريق الملاحق.[1]

[1] سعودي زوهير وأخرون ، مرجع سبق ذكره. ص59.

ب : المشاركة بصفة مؤسسات مصغرة :

من بين أهم المواد التي يحتويها المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام (247/15) والتي تخدم المؤسسات المصغرة، المادة 87 منه والتي تنص على منح 20%من الطلب العام للمؤسسات، حيث أن هذه المادة تعتبر إمتياز لهن مع باقي المؤسسات المصغرة للتقليل المنافسة قصد الحصول على مشاريع إنجاز، والتي تدعم ملفهن التقني بشهادات حسن الإنجاز ، أي أن هؤلاء المقاولات النسويات لهن الحق في المشاركة في المناقصات الوطنية المحدودة من أجل تنفيذ الأشغال في ظل المادة 87، بالإظافة إلى الحق في المشاركة في باقي المناقصات مع باقي المقولات في ظل باقي أحكام قانون الصفقات العمومية.[1]

2- الجمعية الجزائرية رئيسات المؤسسات (SEVE)نموذجا:

نشأت جمعية النساء رئيسات المؤسسات "ساف" في 12جوان 1993، ومن أهدافها : التكوين الإعلام ومساندة المرأة في إنشاء مؤسستها الخاصة، ومنذ نشأتها تعمل "ساف" على مرافقة كل سيدة ترغب في الإستقلال بمؤسستها الخاصة حتى تتكون في مجال عملها المختار، مع التركيز على تكوين العامل البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل والخارج وتعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات والتسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات النسوية ونقل الخبرات الذي يعد عاملا جد مهم في هذا القطاع، مع العلم أن هذه الجمعية عضو في الثلاثية وجلس الاقتصادي والإجتماعي ، وكذا في المجلس الوطني الإستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي لديها أهداف مستقبلية تعمل من أجل تحقيقها، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لأي عائق قد تتعرض له المرأة المقاولة.[2]

---

[1] سعدوي زوهير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] د.بلقبي فطوم، عنوان المداخلة: المقاولة النسوية في الجزائر الفرص والعقبات، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.06.14، ص12،13.

خلاصـــــــة:

تبين من خلال ماتم التوصل له في إطار هذا الفصل أن موضوع المرأة المقاولة هوليس موضوع حديث بل تم تناوله من قبل في العديد من النظريات والمقاربات، وإتضح أن هناك العديد من التجاربللمقاولة النسوية الناجحة، خاصة ما يتعلق ذلك بالمقاولة النسوية الجزائرية حيث سعت الدولة الجزائرية على دعم المرأة في نشاطها المقاولاتي إنطلاقا من مواثيق ونصوصا قانونية تهدف إلى ضرورة دمج المرأة في مجال المقاولتية بإعتبارها من أحد أهم الأساسيات المساهمة في تحسين الإنتاج المحلي والوطني للبلاد.

وتوجد العديد من النساء المقاولات في الجزائر اللاتي إستطعن التغلب على كل التحديات وإنشاء مشاريع خاصة بهن في مختلف القطاعات.

الفصل الثّالث

المرأة المقاولة

والتّنمية الاجتماعيّة

الفصل الثالث: المرأة المقاولة والتنمية الاجتماعية

تمهيـــد:

أولا: أهم النظريات المفسرة للتنمية الاجتماعية

ثانيا: مدخل عام حول التنمية الاجتماعية (المفهوم، المبادئ، الأهداف، المجالات).

ثالثا: دور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

رابعا: مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

خلاصة

تمهيـــــد:

تعدّ ريادة الأعمال من العوامل الأساسية في تعزيز التنمية الاجتماعية والإقتصادية، حيث تلعب المرأة المقاولة دورا متزايد الأهمية في هذا المجال، فبفضل قدرتها على الإبتكار والإبداع، تساهم في خلق فرص العمل وتحقيق الإستقلال المالي وتعزيز دور المرأة في المجتمع ورغم التحديات التي تواجهها مثل العقبات التمويلية والإجتماعية فإن تمكين المرأة المقاولة يشكل ركيزة أساسية لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة مما يساهم في بناء إقتصاد أكثر شمولية وعدالة.

أولا: أهم النظريات المفسرة لتنمية الاجتماعية

1-نظريات التحديث:

تشمل نظريات التحديث على العديد من التصورات ووجهات نظر العلماء الغرب لتفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية والسبل الممكن اتباعها لتحقيق التنمية، وفكرة التحديث الحضاري ترتبط في نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية المجتمعات التقليدية(النامية)، فالتحديث كمفهوم سوسيولوجي يرتبط بعدة توجهات ايدولوجية وسياسية وفكرية كلها تدور حول استعارة النظم الغربية واحلالها محل النظم المختلفة السائدة داخل العالم النامي ويقصد بالتحديث التغيير الثقافي والديناميكي المنطلق من القارة الأوربية في العصر الحديث والذي كانت له أثاره العالمية، وهذا يعني أن التحديث عملية تغيير ذات نوعية معينة وفي إتجاه محدد يحاكي أساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة وهو يعني بالنسبة لدول النامية المدخل الهادف إلى التحرر من الوضع التقليدي في مجالات الثقافة والإقتصاد والخدمات شريطة أن يكون كل ذلك مرتبطا بغالبية أفراد المجتمع .

فالتحديث له جانين: جانب بنائي وجانب فردي سيكولوجي إجتماعي وبالنسبة للعوامل البنائية فهي تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الاجتماعية التي تتسم بالإستمرار النسبي كالجماعات القرابية والسياسية والإقتصادية والأساليب الضبط وطبيعة الأدوار الاجتماعية والبناء الطبقي، أو التدرج السائد وموجهات السلوك، كمعتقدات والقيم والتصورات ويتفق مع كثير من الباحثين في أن التوصل إلى التحديث بدون معوقات أو نتائج سلبية، يتطلب أن تتوفر مجموعة من الشروط من بينها:

-وجود تصور واضح للمستقبل.

-تحديد مدى الرغبة في التحديث وإمكانية توجيه التغيير للتوصل إليه.

-توفير المرونة الاجتماعية في تطوير الأدوار الجديدة.

-قيام النظام الاجتماعي على أسس علمية تتيح قواعد الضبط والإجراءات.

-توجيه قدر مقبول من الإستثمارات في مجالات التعليم والاتصال والصحة العامة.

-دعم القيادات ذات الفعالية والتي تملك عنصر المبادلة من أجل تعزيز القدرة على الوصول إلى أهداف التحديث.[1]

---

[1]طلعت مصطفى السروجي وأخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان 2001 صفحة89، 90.

-دعم الإتجاهات المكونة لأسس التحديث مثل العقلانية والتطلعات العلمانية والقدرة على الإستيعاب والشخصية المشاركة وتأكيد حوافز الإنتاج.

ولقد تضمنت المحاولات التي صدرت على منضري وعلماء النظام الرأس المالي الغربي لتوصيف التخلف وتفسيره مايلي:

-أنها إعتبرت الدول النامية دول متخلفة وليست منخلفة وذلك للإخفاء الفاعل الحقيقي للتخلف (الإستعمار).

-أنّها وصفت التخلف كمجرد تأخر زمني فالمجتمعات الصناعية بدأت عملية التنمية في وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة وبالتالي فالفهوة الزمنية هي المسؤولة عن الحال الراهن للدول النامية.

-إنّ تجاوز المجتمعات النامية لحالة تخلفها لن يتم إلا باللحاق بركب الحضارة الصناعية الرأسمالية الغربية والإهداء بخبراتها والإعتماد على دعمها المادي والعلمي.

-وعملية التحديث يمكن أن تكون متضمنة في عملية التنمية وأن يؤدي التغيير الذي تحدثه عملياتها إلى تحديث كل من الإنسان والمجتمع هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون عملية التحديث منفصلة عن عملية التنمية إلى أن التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا الصدد يمكن أن يدعم الجهود التنموية وأن يدفع بالتغيرات التي تساند التوصل إلى تطوير المجتمع ككل ومن خلال خلق الإنسان القادر(الحديث) الذي تغيرت خصائصه التقليدية، ولقد حاول علماء ومفكري التحديث في إتجهاتهم النظرية تشبيه الواقع الراهن للمجتمعات النامية (المتخلفة) بالواقع الذي كان سائدا في المجتمعات المتقدمة قبل الثورة الصناعية وصورو التحديث على أنه إتخاذ المجتمعات الصناعية الرأسمالية، نموذجا للتقدم والتنمية وأنه يجب على المجتمعات النامية السعي الجاد للوصول لهذا النموذج المستهدف شكلا ومضمونا ومراحلا.[1]

[1] طلعت مصطفى السروجي: المرجع السابق ص 90، 91.

2- نظرية التبعية:

من أهم الحقائق التي عبرت عنها نظرية التبعية وتعتبر معوقات بنائية جوهرية لبدأ إنطلاق التنمية وتتمثل في:

أ-إن الإستغلال بأنواعه ومستوياته الخارجية والداخلية يعد حلقة هامة ورئيسية في سلسلة معوقات الإنطلاق، لأنه يتيح عدم المساواة وتناقص توزيع الفرص والخبرات الاجتماعية ويهدد إمكانيات تعبئة البشر المنتجين والمستهلكين وتعبئة الفائض الاقتصادي.

ب-أن ترتكز الثروة والسلطة في يد شرائح محدودة العدد يجهض فرض نمو الوعي بالمصالح الوطنية والمصالح الجماعية في صناعة القرارات وإتخاذها.

ج-أن الظروف الموضوعية في مجتمعات لإحداث إنطلاق مبدع وإلى نسق قيمي مغاير إنسانييا عن نسق قيم الحضارة الغربية الرأسمالية بحيث يكون:

-نسق يعقم الجماعية محل القيم الفردية.

-ينمي البواعث المعنوية للسلوك محل البواعث الاقتصادية الصرفية.

-تحل قيم المساواة والتكافل والمشاركة والتضحية محل القيم التميز والأنانية والتنمية من منظور نظرات التبعية تتضمن العديد من العناصر التي تشكل الإستراتيجية الإنمائية البديلة والمستخلصة من الخبرة المتراكمة وتتمثل هذه العناصر في:

-قطع الصلات القائمة للتبعية التي تمارسها البلدان الرأسمالية من خلال النظام العالمي الذي يتحقق عن طريق السيطرة الشاملة على إستغلال الموارد الخاصة للبلاد المتخلفة من خلال الأليات النقدية والمالية والتجارة الخارجية ونقل التكنولوجيا وتحويلات رأس المال وإحتكار المعلومات ووسائل الإعلام.

-التعبئة الكاملة للقدرات والموارد المحلية وإعادة توجيه عناصر الإنتاج القائمة نحو السلع لاسيما الأغذية والخدمات لتلبية الإحتياجات الإستهلاكية المحلية الأساسية بدلا من تلبية طلبات قطاع التصدير.[1]

[1] طلعت مصطفى السروجي: المرجع السابق ص102.

-تعبئة الشعب ومشاركته في عملية التنمية على جميع المستويات ويعد ذلك أمرا جوهري بغية التغلب على القيود المادية وكذلك على القيود المرتبطة بالهيكل الاجتماعي والناشئة عن التطور الخارجي للتكوينات الاجتماعية الهامشية وفضلا عن ذلك فإن المشاركة إنما هي حاجة أساسية وسمة مميزة جوهرية بالإعتماد على الذات بوصفه إستراتيجية بديلة وذلك إذا أراد تحقيق تنمية شاملة حقيقة .[1]

ثانيا: مدخل عام حول التنمية الاجتماعية:

1-**مفهوم التنميةالاجتماعية:** إن مفهوم التنمية الاجتماعية مثل غيره من المفاهيم الأخرى في علم الاجتماع لا يوجد إتفاق على تعريفه وعليه فمن الصعوبة بإمكان التوصل إلى تعريف جامع مانع له وذلك للإعتبارات تتعلق أساسا بالتباين الإيدولوجي والمعرفي لمختلف الباحثين في هذا المجال ومن أهم التعريفات لهذا المفهوم نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

تعرف بأنها: مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير المزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع فهي ترتكز على مقومات مفصلية محددة وفق جهد مدروس ومخطط له هادف للإحداث التغيير الاجتماعي الإيجابي المبني وفق علاقة نسقية بالمكون الاقتصادي وكل هذه المقومات تشكل ما ينعت بالتنمية الاجتماعية.

وتعرف التنمية الاجتماعية أيضا بأنها تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستواه المعيشي والثقافي والصحي وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.[2]

---

[1] طلعت مصطفى السروجي: المرجع السابق ص103.

[2] عيسات العمري: معوقات التنمية الإجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 7، العدد 2، 2016 صفحة 166، 167.

كما تعرف التنمية الاجتماعية أيضا بأنها عمليات تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة بمعنى أنها عملية تغيير إجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء إجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لإحداث تغيرات كيفية والأحداث التقدم المنشود.[1]

2-أهداف التنمية الاجتماعية:

تشير كثير من الدراسات وتقارير المنظمات الدولية أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين مستوى الإنسان بما يوسع قاعدة الانتفاع من الخدمات كما أن بين أهدافها أيضا محاربة المزايا التي لا مبرر لها والثروة التي يتمتع بها البعض بينما الظلم الاجتماعي يقع على الأغلبية أي أن التنمية الاجتماعية تهتم برفاهية الإنسان والعدل الاجتماعي وذلك عن طريق الأهداف التالية:

أ-إستغلال الموارد المتوفرة والتي يمكن إنتاجها.

ب-إجراء عملية تغيير مقصود وموجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية وتوجيه هذا التغيير والتحكم في متضماناته واتجاهاته في كل عناصر المجتمع.[2]

ج-إجراء عملية تغيير مقصودة وموجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية وتوجيه هذا التغيير والتحكم في متضمناته وإتجاهاته في كل عناصر المجتمع.

حيث نجد أن المدخل التقليدي قد حدد الحاجات الاجتماعية من جهة نظر فردية محضة فالاحتياجات الأساسية التي تلزم للفرد تتقسم إلى احتياجات بيولوجية لازمة لتكوين الجسم ونموه وحمايته والمحافظة عليه يمارس عمله بإنتظام كالغذاء والكساء والمسكن وإحتياجات نفسية لازمة للإنسان ليعيش في أمان مع نفسه ومع الاخرين متحرار من كل الضغوط النفسية كالشعور بالأمن والطمأنينة والراحة النفسية واحتياجات الاجتماعية لازمة للإنسان لتكوين علاقات إجتماعية سليمة مع غيره من الافراد وليعيش متوافق مع المجتمع

---

[1] ثروت محمد شبلي: تنمية إجتماعية ، جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح ص17.

[2] بوشعالة قمر، رحمانية حنان: الثقافة الصحية والتنمية الاجتماعية والإقتصادية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع الصحة ، كلية العلوم إنسانية والاجتماعية ، جامعة 8ماي1945 قالمة صفحة 50.

بقيمه ونظمه ومؤسساته كالتعليم والترويج والإمتثال للمعايير والقيم الدينية والخلقية ولكن الأجدر بالذكر في تحديد الاحتياجات الاجتماعية هو النظر إلى الإحتياجات المجتمعية، يمكن الوفاء باحتياجات الافراد والجماعات... والهيئات الحكومية المختلفة حينما تحاول تقديم خدمات معينة تعليمية أو ترويجية أو دينية للأفراد.

إنما تفعل ذلك عن طريق المؤسسات التعليمية أو الترويجية أو الدينية ولتحديد الإحتياجات المجتمعية يمكن الرجوع إلى النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع فكل نظام إجتماعي يقوم أساسا حول إشباع حاجة او مجموعة من الحاجات الإجتماعية الأساسية للإنسان وهذه الأنظمة التي تنتظم حول الحاجات الاجتماعية الأساسية هي :

- **النظام الاقتصادي:** يشبع الإنسان إلى العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والإستهلاك
- **النظام الأسري:** يشبع حاجة الإنسان إلى المحافظة على النوع وإستمرار نوع العلاقات التي تقوم على المحبة والتعاون.
- **النظام الديني:** يشبع حاجة الإنسان إلى الإعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون مما يمنح الإنسان الطمأنية ويساعده على أن يعيش في أمان مع نفسه ومع الأخرين.
- **النظامالسياسي:** يشبع حاجة الإنسان إلى الأمن والحماية الاجتماعية وضمان حقوقه الأساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه.
- **النظامالتعليمي:** يشبع حاجة الإنسان إلى التعليم و الإندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهما لأساليبها وأنظمتها.
- **نظامالرعايةالاجتماعية:** يشبع حاجة الإنسان إلى العيش متكيفا مع غيره من الأفراد ورغباته في أن يكون له دور إيجابي في الجماعات التي يشبع حاجة الأشخاص غير العاديين إلى الرغبة الخاصة حتى يعيشوا متوافقين مع الظروف الاجتماعية المحيطة بهم.

وبالنظر إلى الحاجات التي ترتكز حولها النظم الاجتماعية نجد كما يلي:

-الحاجة إلى العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والإستهلاك.

-حاجة الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة تمنحه الطمأنينة والأمان.

-حاجة الإنسان إلى الإبتكار والخلق والإبداع.

-حاجة الإنسان للإمتثال للمعايير الخلقية في ظل إطار قيمي يحدده المجتمع.[1]

[1] بوشعالة قمر: المرجع السابق، ص 50، 51، 52.

3-مبادئ التنمية الاجتماعية:

لقد تعددت مبادئ التنمية الإجتماعية ولعل أهمها:

أ-التوازن: وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع إحتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا اقتصادية فيها وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى والتوازن بين الخدمات لايعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعة بالمساواة في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض بدرجة أكبر وإنما التوازن بين درجات إشباع الإحتياجات في المجتمع.

ب-التنسيق: وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع أجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها أو تداخلها مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد مما يقلل الحماس للعمل الجماعي ويبدد الطاقات مما يكون له أثر على فشل جهود التنمية.

ج-الشمولوالتكامل: ونقصد بمبدأ الشمول ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والإجتماعية والثقافية فلا يمكن الاهتمام مثلا بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا أخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الاجتماعية الأخرى وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة وعليه فإن عملية التنمية هي بالضرورة عملية شاملة ومتكاملة يمتزج فيها الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية.

د-نظامية: لا تتم عمليات التنمية عرضا، بل يتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاثة محاور: المداخلات، العمليات، المخرجات، وتضم المداخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية... وغيرها وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية، أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي يمكن بلوغها أو تحقيقها.[1]

[1] بن حليمة ميمونة: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، 2014، 2015، ص43.

و-إيجابيةومستمرة: ينبغي أن تكون التنمية إيجابية فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى أو من الجيد إلى أجود وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئية الفرد الطبيعية والإجتماعية. ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والإستمرارية، فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم إستمرار مراحل التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن إحتياجات متطلبات أفراد المجتمع في تغيير مستمر مما ينعكس على التغيير وأهداف التنمية ومن ثم إستمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك ومن أهم دواعي إستمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل، فكلما أرتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى ...إلخ.[1]

4-مجالات التنمية الاجتماعية:

تعددت قطاعات ومجالات التنمية الاجتماعية ويمكن ان تصنف كالأتي:

أ-من حيث نوعية الخدمات: ويشمل هذا النوع على خدمات تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والأمن و العدالة والتربية الدينية والخدمة الاجتماعية.

ب-من حيث المجال الجعرافي: ويشمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الحضرية والريفية والصحراوية المستحدثة.

ج- من حيث الفئات العمرية: ويشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب والمرأة، الشيوخ وسوف نعرض نموذج داخل كل تصنيف من التصنيفات الثلاثة فيعرض قطاع التعليم كنموذج يتبع التصنيف النوعي ونعرض التنمية في المجتمعات المستحدثة كنموذج يتبع التصنيف الجعرافي.

1-**القطاع التعليمي:** هناك علاقة وطيدة بين التعليموالتنميةبالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغير وتعترض مجواه من ثم فإن التعليم يساعد ويعمل على إزالة الصعوبات الثقافية وخلق إتجاهات علمية جديدة تساعد على الإنتقال من المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر فالتعليم يمكن أن يؤدي وظيفته في المجال بوسائل متعددة فهو يساعد على إكتشاف وتنمية مواهب الأفراد ويمنح لهم سبيل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الخلق والإبتكار.

[1] بن حليمة ميمونة: المرجع السابق، ص44.

2-التنمية في المجتمعات المستحدثة:

أ-قطاع الإسكان والمنشآت والمرافق:

-توفير السكن الصحي المناسب وامداده بالمياه النقية والكهرباء وما يلزم من مشروعات الصرف الصحي.

-تشجير هذه المجتمعات المستحدثة ووصف طرقها المؤدية إلى طريق الرئيسي.

-إنشاء المباني الخاصة بوحدات ومؤسسات الرعاية والخدمة مع الإتجاه إلى الوحدات المجمعة التي يمكن أن تخدم أغراض متعددة.

ب-قطاع الخدمات التعليمية:

-توفير المدارس بمختلف مستوياتها وخاصة للمرحلة الإبتدائية مما يكفل إستيعاب جميع الأطفال الملزمين وللقضاء على مشكلة الأمية بشكل جذري.

-فتح فصول محو الأمية للقضاء على أمية الكبار بالمجتمعات المستحدثة.

-إنشاء مراكز التدريب المهني تتفق مناهجها مع متطلبات المجتمعات المستحدثة.

ج-قطاع الوحدات الصحية:

-بمختلف مستوياتها لتقديم الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية.

-توفير الأطباء والفنيين والممرضيين اللازمين لحسن سير العمل بهذه الوحدات.

-الاهتمام ببرامج تنظيم الأسرة والتعاون مع الأجهزة المختلفة للوصول إلى معدلات نمطية للنمو السكاني في المجتمعات المستحدثة.[1]

[1] براحلية عبير: المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08ماي 1945 قالمة 2022،2023ص، ص 98، 100.

ثالثا: دور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية:

لقد أصبح الإهتمام بالمرأة ودورها في تحقيق التنمية جزء من عملية التنمية ذاتها وتقدم أي مجتمع ومرتبط إرتباط وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في تنمية المجتمع بجميع جوانبها، فقد كانت المرأة قديما تحتل مركزا ثانويا في المجالات الاجتماعية والإقتصادية، وتستمد قوتها من الدور الذي تقوم به كزوجة وأم ولكن خروجها اليوم للعمل جعل دورها لا يقتصر فقط على الانجاب والتربية والإهتمام بأمور البيت إذا أكتسبت موقعا ودورا إجتماعيا مهما في الحياة العامة للمجتمع وفي أسرتها خاصة فالدخل المادي توفره لميزانية الأسرة أصبح يعطيها مكانة أقوى.

للمرأة المقاولة دورا أساسيا وجوهريا في الحياة الأسرية فهي تعد رأس المال البشري الذي يفوق في أهمية أي شيء أخر وهي المنظم لحركة الأسرة وفي غيابها لأي سبب لا يستطيع أن تعيش بنفس الكفاءة فأدوار المرأة المقاولة متعددة في إشباع حاجات الأسرة المادية، النفسية وإنجاب الأطفال وتربيتهم كذلك العمل داخل المنزل وحتى خارجه ولقد قام الباحثان سليم العايب وبوحنيكة نذير عام 2014 بدراسة حول مدى مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الاجتماعية والإقتصادية للأسرة حيث أسفرت النتائج على أن المرأة العاملة تساهم في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة.

ظاهرة نهج يهدف إلى تصميم الإجراءات والسياسات كدمج المرأة تماما في التنمية وذلك منذ السبعينات ولقد جاءت كرد فعل لمعالجة بعد المرأة عن المشاركة في بعض جوانب التنمية وعلى الرغم من أن الجوانب مدمجة في التنمية ولكن بصفة غير متساوية بين الرجال والنساء كما أن تطوير نهج المرأة يصبح "النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف لإزالة الفروقات في المساواة الاقتصادية الاجتماعية، الساسية، بين الرجل والمرأة.[1]

[1] براحلية عبير: المرجع السابق، ن.ص

ترتبط عملية التقدم الاجتماعي ارتباط وثيقا بالمرأة العاملة حيث أنه كلما تطور المجتمع زادت فرص المرأة في المشاركة في عملية بناء المجتمع وذلك من حيث التمتع بحقوقها الطبيعية وأن تخلف المجتمع ينعكس على الوضع المرأة سلبا وذلك بإعتبارها تشكل المجتمع ونصفالقوى البشرية وبالتالي فإنه إذا حجبت المرأة عن المشاركة في التنمية الاجتماعية فإنها تصبح مستهلكة لما ينتجه الرجل والمعلوم أن الهدف من عملية التنمية هو إحداث تغير في المجتمع تطور المرأة ورجل معا دحض ما يشاع أن المرأة لا تستطيع تأدية العمل كما يفعل الرجل والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن المرأة قد شاركت الرجل بين الماضي والحاضر في كل مجالات الحياة ومن ضمنها المشاركة في صنع الرأي السياسي ولها إسهامات مشهود بها في تطور المجتمعات الإنسانية وأنها تساوت مع الرجل في الكسب المادي حيث لا يفرق بينهما في الربح ولا فيإنتاج الأرض من الفلاحة وليس صحيح القول بأن المرأة عالة المجتمع فالمرأة لديها الحرية في كسب الرزق كالرجل والعمل يمثل الوسيلة الأساسية لتنمية الفرد في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبتالي يتعين على المجتمع أن يستغل طاقات أفراده في كافة المجالات لرفع مستوى المعيشة وترقية المجتمع ذاته.[1]

تؤدي المرأة المقاولة دورا في تحقيق التنمية من الجانب الاجتماعي تتمثل في:

-توفير مناصب الشغل والتقليل من معلات الفقر: حيث نجد أن قطاع المؤسسات والمتوسطة من أكبر القطاعات الاقتصادية لليد العاملة كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء دون إلتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية وبهذا يتم القضاء على البطالة وما يتبعها من مشاكل لأن العمل يعطي الفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في الحياة الاقتصادية.

[1] براحلية عبير: المرجع السابق، ص 98-100.

-توطين السكان والتقليل من حركة الهجرة: تلعب المرأة المقاولة دورا هاما في تقليل المخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمو إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها بل هذه المقاولات النسوية ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع الهجرة العكسية الهادفة لتحقيق التنمية المتوازنة، كذلك تعتبر عاملا مساعدا للإستقرار الاجتماعي والسياسي وتمنح فرصة الأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة ولكنها لاتملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية.

-تلبية الإحتياجات المحلية: أن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنشط في المحيط المتواجدة به وبالتالي ترتبط بالسوق المحلية وتسهم في تلبية إحتياجات سكان المحيط من السلع والخدمات التي ترتبط بأذواقهم ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات بحكم قربها من المستهلكين.

-تحقيق التوازن الجهوي وعدالة التنمية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة الإنتشار الموقعي مما يجعلها عنصرا مساعدا في عملية تحقيق التنمية المتوازنة و تقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن.[1]

[1] براحلية عبير: المرجع السابق، ص 103، 104، 105.

رابعا: مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية

تؤدّي مجالات مساهمة المرأة المقاولة دورا مهما في النهوض بالمجتمع الإنساني عن طريق حل المشكلات الاجتماعية والتخفيف من حدتها وتظهر أهمية هذا الدور كلما إتسع نطاق المجتمع وتعرض للتيار الاجتماعي وتبعا لتطور المجتمع وتعدد مظاهر النشاط فيه تظهر أهمية هذه المساهمة وبالتالي تعددت مجالاتها ومن بينها المجال التعليمي، الأسري، الطبي، والرعاية الاجتماعية وغيرها ومن بين هذه المجالات مايلي:

أ-المجال التعليمي: تعمل المرأة المقاولة في المجال التعليمي على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

-المساهمة في التنشئة الاجتماعية للأفراد: من خلال دراسة مشكلات التي تواجه الأفراد وتؤثر على حياتهم التعليمية وإيجاد الحلول المناسبة لها وإستثمار الوقت الذي يعود بالنفع والفائدة من خلال الأنشطة الاجتماعية وكذلك التأثير الإيجابي على الحياة التعليمية.

زيادة التحصيل الدراسي وفاعلية التعليم:وذلك من خلال تهيئة الظروف للأفراد لمساعدتهم على التحصيل الدراسي والعناية بالمتأخرين دراسيا ومواجهة هذا التأخير وكذلك تنظيم البرامج التعليمية التي تساعد الفرد على زيادة تحصيله الدراسي.

-المساهمة في التنمية الاجتماعية للحياة التعليمية: وتعني توفير الجو الاجتماعي المناسب الذي يتسم بالتفاعل الاجتماعي بين الافراد وينظم العلاقات والخدمات المتبادلة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع وتعمل على جعل المؤسسة التعليمية مركز إشباع للبيئة المحلية المحطية حتى تتمكن من المساهمة في خدمة المجتمع ومواجهة الظواهر الاجتماعية المنعكسة على المؤسسة التعليمية وذلك بتنظيم البرامج والمشروعات لمواجهة الظواهر السلبية منها والإستفادة الإيجابية منها.

من بين مهام المرأة المقاولة في هذا المجال:

-مهام ذات علاقة بالعملية التعليمية وتتمثل في متابعة الراسبين والمتأخرين دراسيا وحضور الحصص من اجل التعرف على المتأخرين دراسيا والمتفوقين والموهوبين.

-مهام ذات علاقة بالتوجيه والإرشاد وتتعلق بمتابعة الحالات الخاصة ومقابلة أولياء الأمور وحل الخلافات.[1]

[1] المرجع السابق، ص75، 76.

-مهام ذات علاقة بالأنشطة الاجتماعية وتتمثل في إقتراح وإعداد بعض البرامج والحفلات والإشراف على الأنشطة.

-مهام على مستوى خدمة الفرد مثل دراسة المشكلات وبحث الحالات.

-مهام على مستوى خدمة الجماعة كتوجيه الأفراد إلى تكوين علاقات إجتماعية.

-مهام على مستوى تنظيم المجتمع مثل توزيع الإعانات، تبادل الخدمات مع هيئات البيئة تكوين مع المؤسسات التعليمية الأخرى. [1]

ب-في المجال الصحي: تعمل المرأة المقاولة في المجال الطبي على تحقيق الأهداف التالية:

- مساعدة المرضى أفراد كانوا أو جماعات على مواجهة مشاكلهم من خلال أدوارهم الرئيسية التي تهدف إلى تحديد المشاكل وتعريفها.
- إستقصاء الأسباب ثم مساهمة في صياغة خطة العمل للتدخل المهني لتحقيق الهدف العلاجي بجانب العلاج الوقائي.
- تذليل الصعوبات التي تواجه المريض.
- مساعدة المريض على الإستفادة من وسائل الإنتاج.

ومن بين الطرق التي تعمل بها المرأة المقاولة في المجال الطبي لتنظيم المجتمع هي التوضيح للمجتمع الجهود القائمة في المجال الطبي في مجال المقاولة التعاون مع الجمعيات الأهلية ولجان الإتحاديات المجتمعية والمتطوعين للخدمة في محاولة رفع مستوى الخدمات في هذا المجال وكذلك تنسيق الموارد البيئية ونشر الوعي في المنطقة والبحوث الاجتماعية الميدانية بهدف الوقوف على المشكلات التي يعاني منها والإمكانيات المتاحة وأساليب إستخدام هذه الإمكانيات في حل تلك المشكلات.

ج-في المجال الاجتماعي:نجد مساهمة المرأة في المشاركة عن طريق التطوع للمساهمة في مشروعات التنمية سواء بالجهد أو المال أو المشاركة في جمع التبرعات المشروعات المساعدة المختلفة، كما نرى مساعدة المرأة للأسرة المحتاجة والمشاركة في تدريب السيدات على بعض الحرف المختلفة التي تمكنها من إستغلال وإستثمار أوقات فراغهن والمساهمة في بعض المشروعات العمرانية التطوع للعمل في المستشفيات.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص75، 76.

[2] المرجع نفسه، ص76.

المقاولاتية من أهم السبل التي يمكن من خلالها المرأة إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح أفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية، وكذلك تساهم المرأة المقاولة في تحسيين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل والتقليل من البطالة

د-في المجال الاقتصادي:تمثل المرأة عنصر هاما من عناصر التنمية الاقتصادية كالمساهمة في تدريب الأمهات والفتيات على أعمال التدبير المنزلي والصناعات التقليدية وتنفيذ المشروعات المردودات الاقتصادية والمساعدة في التوعية على الادخار وإنشاء الجمعيات التعاونية، إضافة إلى الصناعات الزراعية والريفية والبيئية.[1]

[1]المرجع السابق، ص77.

الفصل الرّابع

الإطار المنهجي

والتّحليلي للدّراسة

الفصل الرّابع: الإطار المنهجي والتّحليلي للدّراسة

تمهـــــيد

أولا: المنـهج المستخدم

ثانيا: مجالات البحث

ثالثا: عيّنة الدراسة وخصائصها

رابعا:أدوات جمع البيانات

خامسا: التّحليل للبيانات الإحصائية.

سادسا: النّتائج العامّة لدّراسة

خلاصـــة

تمهيـــــــد:

يعد البحث العلمي عمليّة منهجيّة تتجاوز مجرّد جمع المعلومات أو مراجعة الدّراسات السّابقة المرتبطة بالمشكلة البحثيّة إذ يعتمد بشكل أساسي على العمل الميداني الّذي يقوم به الباحث لجمع البيانات في ميدان محلّ الدّراسة، ويسهم هذا الجانب في اِختيار الفرضيات النّظرية ميدانيا بما يمنح الدّراسة طابعا علميا رصينا ويضفي عليها قيمة معرفيّة ويمثّل تحليل البيانات وتفسيرها مرحلة محوريّة في أي دراسة علميّة حيث تشكّل الوسيلة الّتي يمكن من خلالها التّعرف على خصائص عيّنة البحث وفهم أبعاد الظّاهرة قيد الدّراسة وفي هذا الإطار يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار المنهجي والتّحليلي للدّراسة من خلال عرض البيانات الميدانيّة وتحليلها وتفسير نتائجها وصولا إلى اِستنتاجات تسهم في الإجابة عن تساؤلات البحث والتّحقق من صحّة فرضياته.

أوّلا: المنهج المستخدم:

يعتبر المنهج من أساسيات البحث العلمي وهو الطّريق الّذي يسلكه الباحث للوصول إلى هدفه المنشود، والمنهج المستخدم لا يصفه الباحث حسب رغبته وإنّما هو مرتبط بطبيعة موضوع الدّراسة وبما أنّنا بصدد دراسة المرأة المقاولة وتحدّيات النسق الإجتماعي فإنّنا نجد أنّ المنهج الّذي يلائم الدّراسة هو المنهج الوصفي، والّذي يعرّف بأنّه: طريقة علميّة يصف فيها الباحث الظّاهرة بشكل كيفي وكمّي ومن ثم طرح مجموعة من التّساؤلات المبهمة والقيام بعمليّة تجميع البيانات والمعلومات من خلال مجموعة من الأفراد الّتي تتّضح فيهم الخصائص ومن ثمّ تحليلها لبلوغ إلى النّتائج والقيام بالتّفسير.

كما عرّفه آخرون بأنّه: وصف للمشكلة أو القضيّة بدقّة وإستخدام أدوات البحث العلمي للحصول على المعلومات وإستخراج إستنتاجات وعرضها في صورة رقميّة أو نوعية[1].

وقد تمّ توظيف المنهج الوصفي في هذه الدّراسة من خلال الخطوات التالية:[2].

-**الخطوةالأولى:** كانت تخص الإطّلاع على جميع المعلومات حول المرأة المقاولة ومن خلال هذه المعطيات تمّ وضع تصوّر عاملموضوع وتمّ رسم وبناء خطّة البحث كما تمّ التمكن من هذه الخطوة في صياغة المشكلة.

-**الخطوةالثّانية:** فقد تمّ الإنتقال إلى الجانب الثّاني المكمّل للدّراسة قصد وصف الظاهرة أين تمّ رصد معلومات عن المرأة المقاولة و تشخيصها عن طريق المقابلة.

---

[1] المرجع السابق، ص77.

[2] أم الخير قوارح، المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة ورقلة، 2014،2015، ص23-24.

-**الخطوةالثّالثة:** بعدما تمّ توزيع الإستبيانات وإسترجاعها قمنا بتفريغها في جداول بسيطة ومركّبة وبعد ذلك قمنا بتحليل هذه الجداول المتحصّل عليها بالإستعانة بالنّتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسات السّابقة المعتمدة في الدّراسة، وفي الأخير تمّ تفسير نتائج هذه الدرّاسة والإجابة عن التّساؤل الرّئيسي للإجابة.

ثانيا: مجالات البحث:

المجال المكاني:

الحدود المكانية: تمثّل الإطار المكاني الّذي يدور حوله البحث ويتمثّل المجال المكاني لهذه الدّراسة في ولاية الطّارف.

مجموع المقاولات على مستوى ولاية الطّارف 35 مقاولة إختارنا حجم 15 مقاولة بعينة قصدية:

	أنواع المقاولات	المكـــان	النّشـــــاط
1	خياطة(أم أرسلان للخياطة والطرز)	بلديّة الشّط (حي بو خبيزة. بومنجل)	حرفي- خدماتي.
2	صانعة حلويات (ام ريتاج للحلويات والتغليف)	بلديّة الشّط (حي سلامة حميد)	حرفي - تجاري خدماتي
3	صانعة زيت الضّرو	بلديّة العيون	حرفي – تجاري.
4	صيدليّة	بلديّة العيون	تجاري – خدماتي.
5	مكتبة تعليم اللّغات	بلديّة الطّارف	تجاري-خدماتي.
6	Mery robes الألبسة التّقليديّة	بلديّة الطّارف	تجاري.
7	(زينة) روضة الأطفال	بلديّة الطّارف	خدماتي.
8	مكتبة إعلام آلي متعدّدة الخدمات	بلديّة بوثلجة	خدماتي– تجاري
9	مدرسة خاصّة لتعليم اللّغات وتكوين المهنيين (نور سامة)	بلديّة الطّارف	خدماتي.
10	مكتبة إعلام آلي (إستخراج الوثائق+التسجيلات)	بلديّة الطّارف	خدماتي– تجاري

11	حلاقة	بلديّة الشّط	حرفي
12	تعليم اللّغات	بلديّة الطّارف	خدماتي
13	فوتغراف (للأعراس)	بلديّة الطّارف	خدماتي
14	خياطة الألبسة التّقليديّة	بلديّة بوثلجة	حرفي – تجاري
15	صناعة الحلويات التّقليديّة (للمناسبات والأعراس)	بلديّة الطّارف	حرفي – تجاري

-**المجالالزّماني:** وهي الفترة الزّمنية الّتي تتناولها الدّراسة وذلك بداية من اِختيار الموضوع وجمع الجانب النّظري له وصولا إلى الجانب الميداني من إعداد الاِستمارة وتحكيمها وتطبيقها على مفردات العيّنة وتحليل بياناتها وصولا إلى اِستخراج النّتائج النهائيّة، ولم تّتم هذه المراحل دفعة واحدة.

المراحل الزّمنية للدّراسة:

المرحلةالأولى: جمع معطيات الجانب النّظري وتنظيمه بداية من شهر سبتمبر 2025 إلى طبع المذكّرة.

المرحلةالثّانية: مرحلة إعداد الاِستمارة ثم إعداد الاستمارة الأوّلية في شهر مارس 2025 وتم تحكيمها وتحليلها وإعداد الاستمارة النّهائية في نفس الشهر.

المرحلةالثّالثة: مرحلة توزيع الاِستمارات و كان ذلك في أواخر شهر مارس 2025 على عينة البحث وهم النّساء المقاولات في ولاية الطارف.

المرحلةالرّابعة: جمع وتحليل البيانات وتفسير النّتائج النّهائيّة للدّراسة وفقا للإطار النّظري للدّراسة، تمّ ذلك خلال شهر أفريل 2025 وبداية شهر ماي حيث تمّ وضع البحث في إطاره النّهائي.

- المجال البشري:

وهو موضوع الدّراسة يهدف للكشف عن دور المرأة المقاولة في تحقيق التّنمية الإجتماعيّة حيث اِنحصر المجال البشري في مجموعة من النّساء المقاولات حوالي 35 مفردة وصرّح بها حسب وكالة التشغيل ENJEMولكن نظرا لصعوبة التّواصل معهنّ كلهنّ إضطررنا لإجراء المقابلة مع 15 مقاولة من أصل 35 واعتمادهم كمجتمع بحث لإجراء الدّراسة الميدانية.

ثالثا: عينة الدراسة وخصائصها.

تعتبر مرحلة اِختيار عيّنة البحث من أصعب وأهم مراحل البحث العلمي وهي الطّريقة أو الأداة الّتي يمكن من خلالها الحصول على البيانات والمعلومات حول ظاهرة موضوع الدّراسة.

تعرّف العيّنة على أنّها: مجموعة الأفراد الّذين سوف يخضعون للدّراسة، والمجتمع هو المجموعة الّتي تنتمي إليها العيّنة الّتي تختصّ بها الدّراسة والعيّنة الجّيدة و الممثّلة لمجتمع الدّراسة يجب أن تكون مشابهة للمجتمع المستهدف في جميع خصائصها مثل العمر والجنس والعرق والمستوى التّعليمي والطّبقة الاِجتماعيّة والحالة الاِقتصاديّة وغير ذلك.[1]

كما يمكن تعريف عيّنة البحث في أنّها: جزء من أجزاء المجتمع الّذي يقوم الباحث العلمي بإجراء الدّراسة عليه، ومن خلال طرق اِختيار العيّنة في البحث العلمي يختار الباحث العيّنة عبر عدّة خطوات ليستطيع تمثيل مجتمع الدّراسة بشكل دقيق.[2]

وعليه أنّ الباحث في العلوم الاِجتماعيّة يجب عليه القيام بدراسة شاملة لأفراد مجتمع البحث لذلك يقوم باِختيار عيّنة تدخل في مجال البحث وتكون ممثّلة لمجتمع الدّراسة حتى يمكن تعميم النّتائج على مجتمع الدّراسة ككلّ.

---

[1] صالح بن ناصر الشوريخ: منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،ط1، ديسمبر2023، ص65.

[2] د.تمارا نجى داوود: مقدمة في أساليب ومناهج البحث العلمي، دار اليازوري للنشر والتّوزيع، دط، 2025/02/05، ص139.

طبيعة عيّنة الدّراسة:

يتمثّل مجتمع الدّراسة للنّساء المقاولات لولاية الطّارف ينشطن في مختلف المجالات ونظرا لصعوبة التّواصل مع المقاولات المصرّح بها من طرف وكالة التشغيل ENJ EM. بعدد 35 مقاولة فتمّ اِختيار عيّنة من المقاولات لتمثيل مجتمع الدّراسة والّتي قدّر حجمها ب 15 مقاولة.

وتعني العيّنة القصديّة اِختيارا كيفيا من قبل الباحث للمبحوثين اِستنادا إلى أهداف بحثه فهي بهذه الحالة لا تعطي الفرص المتكافئة لكل وحدة اِجتماعيّة لأنِ تكون ضمنها.[1]

وبالتّالي فهي تعني أنّ أساس الإختيار خبرة الباحث ومعرفته بأنّ هذه المفردة تمثّل مجتمع البحث.[2]

فالعيّنة القصديّة هي عيّنة يختارها الباحث بشكل متعمّد، أي اِختيار الأشخاص الّذين يعتقد أنّهم يملكون معلومات أكثر صلة بموضوع البحث وهذا يهدف فهم الظّاهرة بعمق. والسّبب لإختيار عيّنة قصديّة هو لصعوبة الوصول إلى كلّ المقاولات في الولاية (المصرّح بها في مكتب وكالة التّشغيلENJEM)، ومن هنا كان علينا كباحثات التّوجه إلى أماكن توجد بها المقاولات عن طريق البحث والملاحظة والتّقصي للعناوين والأماكن الّتي تتواجد بها هذه المقاولات ومنها حتّى الّتي تربطنا بها صلة القرابة.

---

[1] د.أحمد مسلم، د. آمال صلاح عبد الرحيم: دليل الباحث في البحث الاجتماعي، مكتبة العبيكان للنشر والتّوزيع، ط1، الرياض، 2011، ص80.

[2] صالح بن حمد العساف: المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، دط، الرياض، 2000، ص99.

رابعا: أدوات جمع البيانات.

أ-استمارةالمقابلة: لقد تمّ الإعتماد في دراستنا الحاليّة على إستمارة المقابلة النّصف موجّهة بِاعتبارها الأداة الأنسب للحصول على المعلومات بشكل دقيق.

تعدّ المقابلة في البحوث الإجتماعيّة عبارة عن محادثة بين القائم بالمقابلة والمستجوب وذلك من أجل الحصول على معلومات من المستجوب. بهدف الوصول إلى معلومات تعكس حقائق أومواقف محدّدة يحتاج الباحث للوصول إليها.[1]

والمقابلة النّصف موجّهة يشيع اِستعمالها في ميدان البحث الاجتماعي لأنّها غير مفتوحة الإجابات تماما وغير مقننة بعدد كبير من الأسئلة الدّقيقة، ففيها يملك الباحث عادة أسئلة موجّهة مفتوحة نوعا ما، يحاول من خلالها الحصول على المعلومات.[2]

تمّ إعداد دليل المقابلة الورقيّة المتضمّنة مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة ونصف مغلقة والّتي قسّمت على أربع محاور كالتّالي:

المحور الأوّل: خصّصللبياناتالشّخصيةب08أسئلة.

المحورالثاني: خصص للظروف البيئية والجغرافية التي تواجهها المرأة المقاولة بـ 04 أسئلة.

المحورالثالث: خصّص للمجالات الّتي تنشط فيها المرأة المقاولة لتحقيق التّنمية الاِجتماعيّة بـ05 أسئلة.

المحورالرّابع: خصّص للصّعوبات والتّحديات الّتي تواجهها المرأة المقاولة في تحقيق التّنمية الاِجتماعيّة بـ 04 أسئلة.

ب- الملاحظـــــة:

وتمّ الإستعانة بالملاحظة كأداة مساعدة للمقابلة حتى نتمكّن من جمع البيانات والمعلومات بشكل دقيق خاصّة عند طرح أسئلة المقابلة وملاحظة سلوكيات المبحوثات لمعرفة ما مدى صحّة الإجابات.

---

[1] د.تمارا نجى داوود، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] د.عبد الغنى عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع(الإشكاليت، التقنيات، المقاربات)، دار الطليعة للطباعة والنشر، دط، 2007، ص73.

- جدول رقم (01): يمثّل الملاحظة العلميّة:

تاريخ الملاحظة	مدّة الملاحظة	مكان الملاحظة	ماذا نلاحظ	النّتائج المتوصّل إليها
2025/03/09	30د	محل للخياطة	-ملاحظة المحيط المتواجد فيه النشاط المقاولاتي -ملاحظة ما مدى وجود التفاعل الاجتماعي ما بين صاحبه النشاط والمتعاملين معها - ملاحظة ما مدى جدية واتقان صاحبة النشاط المقاولاتي في عملها -ملاحظة رد فعل المقاولات وإجابتهن حول الأسئلة الموجهة لهنّ.	-تواجد أغلبية الأنشطة في أماكن استراتيجية. -تجاوب المقاولات مع الاسئله الموجّهه لهن والإجابة بكل عفوية -رغبة المقاولات الواضحة في تطوير مشاريعهن نحو الأحسن. -تحدي المقاولات للصعوبات التي قد تعرقلهن عند ممارسة أنشطتهن -عدم اِهتمام الدولة وتمويل مشاريع النساء المقاولات وهذا من خلال غالبية إجابات المقاولات وتصريحاتهن.
2025/03/20	1سا و30د	محل لصناعة زيت الضرو		
2025/03/24	45د	صيدليّة		
2025/03/24	41د	محل لصناعة الحلويّات		
2025/03/24	1سا	مدرسة خاصة لتعليم اللغات والتكوين المهني		
2025/04/06	30د	مكتبة تعليم اللغات		
2025/04/06	24د	-محل للألبسة التقليدية		
2025/04/06	1سا	روضه أطفال		
	48د	مكتبة إعلام آلي		
2025/04/08	30د	مكتبة إعلام آلي		
2025/04/08	1سا	محل للحلاقة		
2025/04/14	1سا	مدرسة تعليم اللغات		

2025/04/15	45د	–محل فوتوغرافي		
2025/04/15	1سا و20د	محل للخياطة		
2025/04/16	50د	محل صناعة الحلويات		

المصدر: تحت إعداد الطالبتين.

خامسا: تحليل للبيانات الإحصائية

المحور الأول: البيانات الشخصية

جدول رقم(02): يوضح توزيع مفردات البحث حسب متغير السن:

فئات السن	التّكرار	النّسبة المئويّة
18 - 28	0	% 00
29 - 39	9	% 60
أكثر من 40	6	% 40
المجموع	**15**	**% 100**

من خلال الجدول رقم (01) نجد أنّ معظم مفردات البحث تتراوح أعمارهنّ بين 29 و39 بنسبة 60%، هذا يعكس أنّ المقاولات في هذا السّن يتمتّعن بالإستقرار الإجتماعي والمهني، ممّا يجعلهنّ أكثر قدرة على اِنشاء المشاريع، تليها نسبة 40% تتراوح أعمارهنّ أكثر من 40 سنة، وهذا يعكس المقاولات ذوات الخبرة والحكمة والرّغبة القويّة في المساهمة في التّنمية الاِجتماعيّة، تليها الفئة العمريّة من 18 إلى 28 سنة بنسبة 0%، وهذا يعود إلى وجود عوائق في الولوج إلى المشاريع المقاولاتيّة، قد تكون في نقص الدعّم أو نقص التّمويل، ومنه نجد أنّ عامل السّن له دور كبير وله تأثير على اِنضمام المرأة إلى العالم المقاولاتي.

-جدول رقم (03): يوضح توزيع مفردات البحث حسب المستوى التعليمي:

المستوى التّعليمي	التّكرار	النّسبة المئويّة
إبتدائي	1	% 6.6
متوسط	4	% 26.6
ثانوي	4	% 26.6
جامعي	5	% 33.3
تكوين مهني	1	% 6.6
المجموع	**15**	**% 100 ≃**

من خلال جدول رقم(03) نجد أنّ أكبر نسبة من المقاولات من المستوى التّعليمي الجامعي بنسبة 33.3%، وهذا يدل على أنّ التّحصيل العلمي العالي له دور أساسي في تشجيع المرأة لإنشاء مشروع مقاولاتي، وهذا راجع إلى توفّر المعارف والمهارات المساعدة في إدارة المشاريع المقاولاتيّة، يليها المستوى الثّانوي والمتوسّط بنسبة 26.6% وهي نسبة لا يستهان بها أي أنّ المقاولات ليست بالضّرورة أن يكونوا من خريجي الجامعات بل يكفي أن يكون لديهم مستوى تعليمي متوسّط أو ثانوي لإنشاء مشروع مقاولاتي، أقل نسبة 6.6% المستوى الإبتدائي والتّكوين المهني، هذا يعكس أنّ ضعف التّحصيل العلمي قد يشكّل حاجزا أمام النّساء لدخول عالم المقاولات.

ومنه إنّ عامل المستوى التّعليمي له أهميّة كبيرة فهو يؤكّد فعالية تعليم المرأة بسبب أسباب المساعدة في الإنضمام إلى عالم المقاولاتيّة وتعزيز دورها في التّنمية الإجتماعيّة.

-جدول رقم (04): يوضح توزيع مفردات البحث حسب الحالة العائلية:

الحالة العائلية	التّكرار	النّسبة المئويّة
عزباء	03	20
متزوجة	10	66.6
مطلقة	0	% 00
أرملة	2	% 13.3
المجموع	**15**	**%100≃**

من خلال الجدول(04) نلاحظ أنّ غالبيّة المقاولات المشاركات في الدّراسة هنّ متزوّجات بنسبة66.6%، وهذا يشير إلى أنّ غالبيّة المقاولات لديهنّ اِلتزامات أسريّة قد تؤثّر على طريقة إدارتهنلأعمالهن أو توازن حياتهنّ بين العمل والحياة العائليّة، أمّا العازبات فهنّ يمثّلن 20% من العينّة وهي نسبة أقل من المتزوجات ممّا يعني أنّ المقاولات غير المتزوجات أيضا يشاركنا في الدّراسة، ولكن أقليّة، أمّا المطلّقات فلم تشارك أي منهنّ في الدّراسة 0% ممّا قد يدل على عدم وجود هذه الفئة في العيّنة وأنّها لم تستهدف بشكل محدّد في الدّراسة، أمّا نسبة الأرامل بلغت 13.3% وهي نسبة ملحوظة تعكس وجود شريحة من المقاولات التّي فقدن أزواجهنّ ولكنّهن مازلنا يعملن في مجال المقاولة كمصدر عيش للعائلة وبالتّالي تساهم في التّنمية الاجتماعية.

نلاحظ أن أغلب المقاولات لديهن تجارب في الحيّاة الزوجية أو الأسّرية مما قد يؤثر على طريقة إدراتهن لأعّمالهن.

-جدول رقم (05): يوضح توزيع مفردات البحث حسب نوع النشاط:

نوع النشاط	التّكرار	النّسبة المئويّة
تجاري	09	% 36
خدماتي	10	% 40
فلاحي	00	% 00
حرفي	06	% 24
المجموع	**25**	**% 100**

من خلال الجدول رقم (05) يتّضح أنّ أغلب مشاريع النّساء المقاولات هي ذات نشاط خدماتي بنسبة 40%، ما يعكس توجّها واضحا نحو الأنشطة الّتي تتطلّب خبرة ومهارات شخصّية مثل التّعليم والصّحة، وهذا ما يرتبط بإهتمامات المرأة وإحتياجات المجتمع حسب ما أدلت به لإحدى المقاولات" هدفي في الحقيقة من ممارسة هذا النّشاط هو خدمة المجتمع"، تليها نسبة 36% من النّشاطات التّجارية، وهذا يدل على رغبة النّساء في الدّخول إلى عالم التّجارة والمبادلات، وهو ما يعكس روح المبادرة والقدرة على المنافسة في الأسواق المحليّة. ثمّ نجد الأنشطة الحرفيّة بنسبة 06%، وبالرّغم ما يعرف عن إرتباط المرأة بهذا النّوع من الأنشطة إلاّ أنّ هذه النّسبة ضعيفة قد ترجع إلى ضعف التّكوين او محدودية فرص التّسويق، وربّما ترجع أيضا إلى نقطة التّمويل والدّعم، والأكثر لفتا للإنتباه هو الغياب التّام للّنشاط الفلاحي بنسبة 0% ما يدل ذلك على عزوف النّساء عن هذا النّوع من الأنشطة وهذا ما يعكس وجود صعوبات وعوائق في العمل الفلاحي ونقص التّكوين في هذا المجال، ومنه نجد ميل المرأة للأنشطة الخدماتيّة أكثر بإعتبارها من الأعمال الّتي تمنح المرأة فرصة لتحقيق التّنمية الإجتماعية من خلال تحسين نوعيّة حياة الأفراد والمجتمع.

-جدول رقم (06): يوضح توزيع مفردات البحث حسب مقر النشاط:

مقر النشاط	التّكرار	النّسبة المئويّة
داخل الولاية	10	% 66.6
خارج الولاية	05	% 33.3
المجموع	**15**	**≃% 100**

من خلال جدول رقم (06) نجد أنّ غالبيّة النّساء المقاولات يمارسننشاطهنّ الإقتصادي داخل الولاية وذلك بنسبة 66.6%، ممّا يدل أنّ معظمهّن يفضّلن العمل في بيئة ملائمة، حيث تكون شبكة العلاقات الإجتماعيّة والدّعم أكبر إضافة إلى قلّة التّكاليف المرتبطة بالتّنقل المستمر، تليها نسبة 33.3% من الّذين يمارسننشاطهنّ خارج الولاية ممّا يعكس محدوديّة الإنتشار الجغرافي لمشاريع النساء المقاولات وهذا راجع إلى عدّة عوامل منها، نقص الموارد أو حتّى طبيعة ثقافة المنطقة، ومختلف الصّعوبات الّتي تواجهها المرأة المقاولة.

وعليه نجد أنّ الأنشطة المقاولاتيّة ترتكز بشكل أكبر داخل الولاية، حيث تكون الفرص الإقتصادية والخدمات الدّاعمة لمشاريع المقاولاتية أكثر توفرا.

-جدول رقم (07): يوضّح توزيع مفردات البحث حسب مصدر التّمويل:

مصدر التّمويل	التّكرار	النّسبة المئويّة
قرض بنكي	03	% 20
تمويل ذاتي	09	% 60
دعم عائلي	03	% 20
المجموع	**15**	**% 100**

يظهر الجدول رقم (07)، أنّ التّمويل الذّاتي هو المصدر الرّئيسي لتمويل المقاولات بنسبة 60%، وهذا يعني أنّ معظم أصحاب المقاولات يقومون على أموالهم و مدّخراتهم الشّخصية لتمويل مشاريعهم ممّا يدلّ على رغبتهم في الإِستقلاليّة والإعتماد على النّفس، أمّا القرض البنكي فيمثّل 20% من مصادر التّمويل ممّا يشير إلى أنّ عدد من المقاولات يلجأون إلى البنوك للحصول على دعم مالي لكن بنسبة أقل مقارنة بالتّمويل الذّاتي قد يكون هذا التّوجه هو لصعوبة شروط الحصول على القروض أو رغبة المقاولات في تفادي الدّيون والفوائد البنكيّة، وبالنّسبة للدّعم العائلي فهو يشكّل أيضا 20% ممّا يعكس أهميّة الأسرة في مساعدة أصحاب المشاريع سواء عبر تقديم الأموال أو دعم مادي لتخفيف الأعباء الماليّة عنهم.

نستنتج أنّ غالبيّة مصادر التّمويل تأتي من التّمويل الذّاتي والدّعم العائلي ممّا يدل على أنّ أغلب المقاولات تعتمد على مصادر شخصيّة أكثر من اِعتمادها على التّمويل البنكي.

- **جدول رقم (08): يوضّح توزيع مفردات البحث حسب سنوات الخبرة:**

سنوات الخبرة	التّكرار	النّسبة المئويّة
5 – 10	05	% 33.3
11 – 16	02	% 13.3
17 – 26	07	% 46.6
المجموع	**15**	**% 100 ≃**

يبيّن الجدول رقم (08) أنّ أكبر نسبة من مفردات البحث تتركّز في فئة ذوي الخبرة من 17 سنة فما فوق بنسبة 46.6%، ممّا يدل على أنّ المقاولات ذوي الخبرة الطّويلة يشكّلون القاعدة الأكبر، ويعتمد عليهم في اِستمراريّة النّشاط المقاولاتي كما يظهر أنّ فئة ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات تحتل المرتبة الثّانية بنسبة 33.3% مما يعكس وجود فئة من المقاولات الجدد نسبيا والّذين بدأوا في بناء مسارهم المهني، أمّا فئة ذوي الخبرة من 11 إلى 16 سنة فقد شكّلت أقل نسبة وهي 13.3% ممّا قد يشير إلى وجود صعوبات تجعل بعض المقاولات يغادرن النّشاط قبل الوصول إلى هذه المرحلة من الخبرة.

يتّضح أنّ طول مدّة الخبرة عامل مهم في الإِستمرار المقاولاتي وأنّ الفئات الأقل خبرة قد تكون عرضة لمغادرة السّوق في غياب الدّعم والتّأطير المناسب.

-جدول رقم (09): يوضح إجابات المبحوثات (المقاولات) حول تمركز المشاريع النسائية في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية:

إرتكاز المشاريع النسائّية في الحضر أكثر من الريف	التّكرار	النّسبة المئويّة
نعم	15	% 100
لا	0	% 00
المجموع	**15**	**%100**

نجد من خلال الجدول رقم (09) أنّ 100% من النّساء المقاولات أجابوا ب "نعم" على أنّ المشاريع النّسائية ترتكز أكثر في المناطق الحضريّة، 0% أجابوا بـ "لا" هذا يدل على الإجماع الكامل على أن المشاريع النسائية منتشرة بشكل أكبر في المدن والمناطق الحضريّة مقارنة بالمناطق الرّيفية، وهذا ما قد يؤدّي إلى إتساع الفجوة التّنموية بين الرّيف والحضر، ما يستدعي ذلك تداخل السيّاسات العامّة على تحفيز ودعم المرأة الريفيّة بمشاريع خاصّة أو برامج تدريب خاصّة لتحقيق الّتوازن في إنجاح التّنمية الإجتماعيّة سواء كان ذلك في المناطق الحضريّة أو الرّيفيّة.

المحور الثاني: الظروف البيئية والجغرافية التي تواجهها المرأة المقاولة.

-جدول رقم(10): يوضح سبب ارتكاز المشاريع النسائية في المناطق الحضرية:

الإجابة	السّبب	التّكرار	النّسبة المئويّة
نـــعم	حركة السكان والتفاعل الاجتماعي	09	% 60
	توفر المرافق الأساسية	05	% 33.3
	توفر التكوين والدورات	01	% 6.6
	المجموع	15	**%100≃**

يوضّح الجدول رقم (10) أنّ 60% من النّساء المقاولات إعتبروا أنّ سبب اِرتكاز المشاريع النّسائية في المناطق الحضريّة هو حركيّة السّكان والتّفاعل الاجتماعي، حسب ما نقل عن المقاولة (س) "يرجع ذلك أنّ المدينة كبيرة وفيها سكّان ياسّر، وحتّى هناك قرب من المؤسّسات...."

هذا يعني أنّ اِرتفاع الكثافة السّكانية في المناطق الحضريّة يؤدّي إلى تنوّع الإِحتياجات والخدمات المطلوبة، ما يخلق فرصا أكبر للمشاريع النّسائية، وأن التّفاعل الإِجتماعي يسّهل التّرويج للمشاريع النسائية ويعمل على بناء علاقات واِستقطاب الزّبائن. تليها نسبة 33.3% من النّساء المقاولات اِعتبروا أنّ سبب إرتكاز المشاريع النّسائية في المناطق الحضريّة يعود إلى توفّر المرافق الأساسيّة من سهولة التّنقل وتوفّر الإنترنت ووجود

الأسواق الّتي تسهّل العمليّات التّجارية للمشاريع النسويّة، وهذا ما عبّرت عنه نفس المقاولة (س)،"المناطق الحضريّة تساعد، أكثر النقل موجود، حتى مؤسّسات الدّعم قريبة وتوّفر أماكن لبيع المنتجات وشراء المواد...." هذا ما يدل على أنّ المشاريع النّسائية غالبا ما تحتاج إلى بيئة ذات مرافق. ونجد نسبة 6.6%، من أرجعوها إلى توفّر التّكوين والدّورات ممّا يعني ذلك أنّه لبدأ المرأة لنشاطها المقاولاتي تحتاج إلى تكوين مسبق ليسهل ذلك عملها، ومنه بالرّغم من اِختلاف الأسباب إلاّ أنّ المقاولات يرون أنّ المشاريع النّسائية تكون أكثر في المناطق الحضريّة.

-جدول رقم(11): يوضح مدى توفر المقاولة على المرافق الأساسية (نقل، كهرباء، اِتّصالات):

مدى توفر المرافق الأساسية	التّكرار	النّسبة المئويّة
تتوافر بشكل كافي	13	% 86.3
تتوفر بشكل غير كافي	2	% 13.3
غير متوفره تماما	0	% 00
المجموع	**15**	**≃%100**

يمثّل الجدول رقم(11) مدى توفّر المرافق الأساسيّة مثل: النّقل، الكهرباء، والإتّصالات في الولاية حيث نلاحظ أنّ نسبة كبيرة من المقاولات والبالغة 86.3% أكّدوا أنّ هذه الخدمات متوفّرة لديهم بشكل كافي يلبّي اِحتياجاتهم اليوميّة، وهذا يدل على أنّ البنية التّحتية في المنطقة جيّدة وتدعم حياة السّكان بشكل مريح ومستقر سواء من حيث سهولة النّقل أو توفّر الطّاقة أو الإتّصال بالعالم الخارجي. من ناحية أخرى أشار 13.3% من العيّنة إلى أنّ المرافق الأساسيّة متوفّرة لديهم ولكن بشكل غير كافي، ممّا يعني أنّ هناك بعض المشكلات مثل: ضعف جودة الخدمّات ونقص التّغطية في بعض المناطق هذا ما يشير إلى وجود حاجة لتحسين مستوى هذه الخدمات في بعض المناطق لضمان تقديم خدمة كاملة وعالية الجودة، لجميع السّكان دون اِستثناء. أمّا بالنّسبة للحالات الّتي لا تتوفّر فيها المرافق الأساسيّة تماما فقد كانت نسبتها 0% وهو أمر إيجابي جدا، حيث يدل على أنّ جميع المناطق المشمولة بالدّراسة تصلها الخدمات الأساسيّة ولو بالحد الأدنى ولا يوجد سكّان محرومون تماما من النّقل أو الكهرباء أو الإتّصالات.

يمكننا القول أنّ وضع المرافق الأساسيّة في المنطقة جيّد مع وجود بعض الفجوات البسيطة الّتي تستدعي اِهتمام الجهات المسؤولة لتحسين مستوى الخدمات في المنطقة.

-جدول رقم(12): يوضّح مدى تأثير الخصوصيّة المناخيّة على النّشاط المقاولاتي:

مدى تأثير الخصوصّية المناخيّة	التّكرار	النّسبة المئويّة
لا يؤثّر المناخ على النّشاط	01	% 6.6
يؤثّر المناخ في فصل الصّيف على النّشاط	12	% 80
يؤثّر المناخ في فصل الشّتاء على النّشاط	02	% 13.3
المجموع	**15**	**≃%100**

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أنّ 80% من المقاولات يؤثّر عليهنّ المناخ في فصل الصّيف لأنّ الحرارة و الطّقس الحار يؤثّر على عملهنّ، ويتسبّب في صعوبة العمل ممّا يؤدّي إلى تعطيل مواعيد العمل والإنتاج ثمّ تليها نسبة 13.3% من المقاولات اللّواتي يؤثّر عليهنّ المناخ في فصل الشّتاء وهو عدد قليل مقارنة بالمقاولات اللّواتي يؤثر عليهن فصل الصّيف، ثمّ تليها نسبة 6.6% من المقاولات اللّواتي لا يؤّثر المناخ عليهنّ وهي نسبة قليلة جدا وهذا يعود لنوع نشاطهم ربّما يعملن في مجالات لا تتأثّر بتغيّرات الطّقس كثيرا.

نستنتج أنّ فصل الصّيف هو الأكثر وضوحا على النّشاط المقاولاتي حيث يتأثّر به 80% من المقاولات بسبب الحرارة.

-جدول رقم(13): يوضّح تأثير الموقع الجغرافي في نجاح أو فشل النّشاط المقاولاتي:

تأثير الموقع الجغرافي في النجاح أو فشل النّشاط المقاولاتي	التّكرار	النّسبة المئويّة
المدن الكبرى تمثّل بيئة محفّزة لنجاح النّشاط المقاولاتي	07	% 46.6
مكان غير معروف ومعزول يؤدّي إلى فشل المشاريع المقاولاتيّة	03	% 20
القرب من المؤسّسات والتّجمعات السكانيّة يؤدّي إلى نجاح المشاريع المقاولاتيّة	05	% 33.3
المجموع	**15**	**%100≃**

يوضّح الجدول رقم (13) أنّ الموقع الجغرافي له دور كبير في النّجاح أو فشل النّشاط المقاولاتي، حيث تعتبر بعض النّساء المقاولات أنّ المدن الكبرى تمثّل بيئة محفّزة لنجاح النّشاط المقاولاتي، وذلك كان بنسبة 46,6% هذا ما يفسّر أنّ الأنشطة المتواجدة في المدن الكبرى يكون فيها سهولة التّمويل والإستفادة من الحركيّة الاقتصاديّة، ممّا يساهم ذلك في خلق فرص أكبر للّنمو والّتوسع أمّا نسبة 33.3% من المقاولات اِعتبروا أنّ القرب من المؤسّسات والتّجمعات السّكانية يؤثّر في نجاح المشاريع المقاولاتيّة، هذا ما يعكس أنّ العامل الأساسي في نجاح النّشاط المقاولاتي، هو الزّبائن وذلك من خلال سهولة التّعامل والبيع السّريع، وحتّى القرب من المؤسّسات والشّركات الدّاعمة والتي قد تكون لها صلة مشتركة سواء من حيث التّعامل أو الدّعم المادّي، تليها نسبة 20% من النّساء المقاولات تعتبر أنّ الأماكن الغير معروفة أو المنعزلة تؤدّي إلى إفشال المشاريع المقاولاتيّة، ما يعني هذا أنّ نقص في الموارد البشرية والخدمات والعزلة عن الأسواق يضعف من فرص اِستمراريّة المشروع، في غياب المواصلات الإجتماعيّة والاقتصاديّة يصبح من بين الصّعوبات الّتي قد تواجهها النساء المقاولات، ما يؤدّي ذلك حتما إلى فشل النّشاط المقاولاتي، ومنه إنّ الموقع الجغرافي هو عنصر اِستراتيجي يؤثّر في المشاريع المقاولاتيّة، إمّا بإنجاحها وذلك من خلال القرب من مراكز النّشاط الإقتصادي والإجتماعي، أو بإفشالها من خلال العزلة وقلّة التّواصل مع الأسواق والمؤسّسات، وكل هذه يؤثّر على عمليّة تحقيق التّنمية الإجتماعيّة.

-جدول رقم (14): يوضّح أبرز القطاعات الّتي تنشط فيها المقاولات في الولاية:

أبرز القطاعات الّتي تنشط فيها المقاولات في الولاية	التّكـــــرار	النّسبة المئويّة
مهن تجاريّة	02	% 13.3
مهن حرفيّة	11	% 73.3
مهن أخرى	02	13.3%
المجموع	**15**	**≃%100**

من خلال جدول رقم (14) الّذي يوضّح أبرز القطاعات الّتي تنشط فيها المقاولات في الولاية، حيث تتوزّع بين ثلاث مجالات رئيسيّة وهيمنة واضحة للمهن الحرفية، بنسبة 73.3% هذه النّسبة المرتفعة تعكس الطّابع التّقليدي للإقتصاد المحلّي وإعتماد المقاولات بشكل كبير على الحرف في الأنشطة اليدويّة، ممّا يدل على توفّر خبرات مهنيّة متوارثة و أهمّية هذه الأنشطة في تلبية حاجيات المجتمع المحلّي بالمقابل تسجل كل من المهن التّجارية والمهن أخرى نفس النسبة المقدّرة بـ 13.3% لكل منهما مما يشير إلى محدوديّة النّشاط التّجاري والخدمات مقارنة بالقطاع الحرفي، هذا التّوازن النّسبي بين التّجارة والخدمات قد يعكس إمكانيات نمو هذين القطاعين في المستقبل إذا ما توفّرت لهما الّظروف و الدّعم والمواكبة المناسبة.

ومنه يتّضح أنّ توزيع نشاط المقاولاتي في الولاية يغلب عليها الطّابع الحرفي بشكل كبير في مقابل تبقى مساهمة القطاعات التّجارية والمهن الأخرى محدودة، ممّا يبرز الحاجة إلى تنويع النّشاط الإقتصادي وتعزيز الإستثمار في مجالات التّجارة والخدمات لدعم التّنمية الإقتصاديّة وتحقيق التّوازن أفضل بين مختلف القطاعات.

وبالتّالي هذا التّنوع في نوع النّشاطات يساهم في توفير خدمات إجتماعيّة وإقتصاديّة قصد التّنمية المحليّة للولاية.

-جدول رقم(15):يوضّح كيفيّة تحقيق التّنمية الإجتماعيّة من خلال المشاريع المقاولاتيّة:

تحقيق التّنمية الاِجتماعيّة من خلال المشاريع المقاولاتيّة	التّكرار	النّسبة المئويّة
توفير مناصب شغل والتّقليل من البطالة	13	% 86.6
تحقيق خدمة اِجتماعيّة للمجتمع	02	% 13.3
المجموع	**15**	**≃%100**

نجد من خلال الجدول رقم (15) أنّ غالبيّة المقاولات يرون أنّ تحقيق الّتنمية الاِجتماعيّة يتم أساسا عبر توفير مناصب شغل والتّقليل من البطالة من خلال المشاريع المقاولاتيّة وكذلك بنسبة 86.6%، ممّا يعكس هذا أنّ العمل وتوفير فرص شغل أساس لتحسين الوضع الاِجتماعي، وبما أنّه كانت غالبيّة النّساء المقاولات يرّكزن على توفير مناصب شغل والتّقليل من البطالة هذا يدل على الإهتمام بالجانب الإقتصادي كمبدأ أوّلي لتحقيق التّنمية الاِجتماعيّة، أمّا النّسبة المقدّرة بـ 13.3% من النّساء المقاولات ربطوا التّنمية الاِجتماعيّة بتحقيق خدمة اِجتماعيّة للمجتمع، ما يعني ذلك أنّ التّنمية لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فقط بل تشمل المساهمة في تحسين نوعّية الحياة والخدمات المقدّمة للمجتمع من خلال هذه المشاريع المقاولاتيّة وهذا ما عبّرت عنه إحدى المقاولات" همّي هو خدمة المجتمع وتحقيق رضاهم كي نوصل إلى هذا المستوى فأنا حقّقت التّنمية الاِجتماعيّة....."

وهذا يعني أنّ الأفراد ينظرون للمشاريع المقاولاتية كأداة لتلبية الاِحتياجات الاِجتماعيّة وتحقيق أثر إيجابي في المجتمع، ومنه بالرّغم من غالبيّة النّساء المقاولات يركّزن على الجانب الاِقتصادي كأولويّة لتحقيق التّنمية الاِجتماعيّة، إلاّ أنّ البعض منهنّ يهتمّون بتوفير خدمة الاِجتماعيّة للأفراد، وهي في كلتا الحالتين يتم تحقيق التّنمية الاِجتماعيّة.

-جدول رقم(16): يوضّح الآليات الّتي تقدّمها الدّولة لدعم نشاط المقاولاتي لتحقيق التّنمية الاِجتماعيّة:

الآليات الّتي تقدّمها الدّولة لدعم نشاط المقاولات لتحقيق التّنمية الإجتماعيّة.	التّكرار	النّسبة المئويّة
لا تقدّم الدّولة أي دعم	12	% 80
تقديم دعم من خلال برامج NASDA ANGEM	01	% 6.6
تقديم دعم من خلال عقود ما قبل الإدماج و ANSEJ	2	% 13.3
المجموع	**15**	**%100≃**

من خلال الجدول رقم(16) نلاحظ أنّ الدّولة لا تواكب النّشاط المقاولاتي بشكل فعّال حيث صرّح 80% من المشاركين بعدم وجود أي دعم هذا يدل على وجود فجوة بين البيانات العموميّة وحاجات المجتمع، ممّا يساهم في تعميق الهشاشة الإقتصاديّة وزيادة الإقتصاد الإجتماعي لأنّ غياب الدّعم يجعل من الصّعب على الأفراد تحسين أوضاعهم المهنيّة والإجتماعيّة، عبر المبادرة الذّاتية في المقابل نجد أنّ نسبة 6.6% تستفيد من برامج دعم غير منتشرة أو لا تصل إلى جميع الشّرائح، وقد تكون موجّهة فقط لفئات محدّدة أو تعاني من ضعف الإعلام والتّطبيق، أمّا الدّعم عبر عقود ما قبل الإدماج(ANSEJ)13،3% فهو دعم موجود لكنه يبقى محدود الأثر،ولا يكفي لخلق تغيير اجتماعي واسع بل يظل مقتصرا على بعض الفئات المحفوظة.

نستنتج أنّ غياب الدّعم الكافي يعطّل دور النشاط المقاولاتي كوسيلة لتحقيق التّرقية الإجتماعيّة ومكافحة البطالة ممّا يعمّق الفوارق الإجتماعيّة ويضعف رأس المال الإجتماعي في المجتمع.

-جدول رقم (17): يوضّح التّقييم الخاص (الذاتي) للنّشاط المقاولاتي:

تقييم النّشاط	التّكرار	النّسبة المئويّة
ناجح	11	% 73.3
مقبول	4	% 26.6
فاشل	0	% 00
المجموع	**15**	**%100≃**

نجد من خلال الجدول رقم (17) أن غالبيّة النّساء المقاولات يقيّمن أنشطتهنّ على أنّها ناجحة بنسبة 73.3%، وهذا ما يعكس ثقة المقاولات بأنفسهّن في إنجاح مشاريعهنّ، تليها نسبة 26.6% من النّساء المقاولات يقيّمن نشاطهن على أنّه مقبول، وقد يرجع ذلك إلى عدّة أسباب أي أنهم لم يصلوا إلى المستوى المراد تحقيقه، لنقص في الإمكانيات أو نقص في الدّعم والتّكوين، ونجد بعد ذلك نسبة 0% وهي نسبة منعدمة ممّا يدل ذلك على أنّه ما من مقاولة تقيّم نشاطها على أنّه فاشل، ما يعكس أنّ المرأة المقاولة تعمل دائما على أن يكون نشاطها دائما ناجحا أو على الأقل مقبول، ومن هنا نرى أنّ المرأة المقاولة تعمل بإصرار لإنجاح نشاطها، فهي تعتبر أنّ الفشل الحقيقي هوالتوقف عن المحاولة ولهذا تسعى لتقديم نشاط مقبول بدلا من أن يكون فاشلا.

-جدول رقم (18): يوضّح الصّعوبات التّي تواجهها المرأة المقاولة في الواقع الإِجتماعي:

الصّعوبات الّتي تواجهها المرأة المقاولة في الواقع الإِجتماعي	**التّكرار**	**النّسبة المئويّة**
نظرة المجتمع السّلبية للمرأة المقاولة	06	% 40
عدم وجود أي صعوبات في الوقت الحالي	04	% 26.6
صعوبة التّسويق ونوع المعاملة	05	% 33.3
المجموع	**15**	**%100≃**

يوضّح الجدول رقم (18) الصّعوبات الّتي تواجهها المرأة المقاولة في الواقع الإِجتماعي حيث نجد نسبة 40% من الّذين يرون أنّ نظرة المجتمع السّلبية للمرأة المقاولة تعتبر من الصّعوبات التّي تواجهها المرأة المقاولة في واقعها الإِجتماعي، وهذا ما عبّرت عنه المقاولة (ج)"لا زال المجتمع ينظر للمرأة العاملة نظرة إِحتقار وشفقة....."

وهذا ما يعكس عزوف بعض النساء عن إنشاء مشاريع خاصة بهنّ. تليها نسبة 33.3% من الّذين يواجهون صعوبة التّسويق ونوع المعاملة، حسب ما قيل عن المقاولة (ب) و(س)"أثناء المعاملة التّجارية في السّوق تواجه البعض من الإحتكار وحتّى التّمييز الذّكوري والزّيادة في الأسعار".

وهذا ما يدل عن ذكوريّة المجتمع وعدم تقبّل دخول المرأة إلى عالم المقاولاتيّة، بينما نجد نسبة 26.6% من الّذين يرون أنّ المرأة المقاولة لا تواجه أي صعوبات في الوقت

الحالي حسب ما عبّرت عنه المقاولة (د)"لا توجد أي صعوبات حاليا كان بكري بالصح ذرك المجتمع تطور ولات المرأة تخدم في أي مجال عادي...."

ومنه إنّ المرأة المقاولة في واقعها الاِجتماعي بالرّغم من الصّعوبات الّتي قد تواجهها إلاّ أنّ دورها مهم في تحقيق التّنمية الاِجتماعيّة وهذا يبدو واضحا من خلال شتّى المجالات التّي تشغتلها.

-جدول رقم(19): يوضّح نوع القوانين التّشريعية الّتي تؤثّر على النّشاط المقاولاتي:

القوانين التّشريعية الّتي تؤثّر على النّشاط المقاولاتي	التّكرار	النّسبة المئويّة
المراقبة المستمرة	03	% 20
تواجد الضرائب المفروضة	09	% 60
صرامة المعايير الصّحية	01	% 6.6
عدم وجود قوانين تشريعيّة	02	% 13.3
المجموع	**15**	**%100≃**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) الآتي أنّ نسبة كبيرة من المقاولات 60% ترى أنّ الضّرائب المفروضة تمثّل العائق الأكبر أمام ممارسة النّشاط المقاولاتي وهذا يدل سوسيولوجيا على انّ الأعباء الماليّة المفروضة من قبل الدّولة تشكّل ضغطا اِقتصادّيا ممّا يحد من فرص الأفراد في تحقيق الاِستقلاليّة الاِقتصاديّة والاِندماج الاِجتماعي عبر المقاولة، كما نلاحظ أنّ 20% من المقاولات تشير إلى أنّ المراقبة المستمرّة تساهم أيضا في خلق جو من الضّغط وعدم الاِستقرار، حيث تعتبر الرّقابة المكثّفة علامة على ضعف الثّقة بين الدّولة والمقاولين، ممّا يعزّز الشّعور بالتّقييد وضعف الحريّة المهنيّة، من جهة أخرى تبيّن النّتائج أنّ 13.3% يرون أنّ غياب القوانين الواضحة تؤثّر سلبا على ممارسة نشاطهم ممّا يعكس وجود فرق قانوني يؤدّي إلى غموض المحاولات الاِقتصاديّة ويضعف الحماية الاِجتماعيّة للمقاولة.

أمّا صرامة المعايير الصّحية فقد حصلت على أقل نسبة 6.6% يدل على أنّ هذا عامل لا يشكّل مصدر قلق أساسي لغالبيّة المقاولات، إمّا ضعف لتطبيق للمعايير أولكون النشاطات الّتي يمارسونها لا تتأثر كثيرا بالشروط الفردية.

يتّضح أنّ الإكراهات الاِقتصاديّة والإداريّة تمثّل أكبر تحدّي للنّشاط المقاولاتي ممّا يبرز الحاجة إلى إصلاحات سياسيةّ واِجتماعيّة لخلق أكثر دعما وتحفيزا للمبادرات الفرديّة.

-جدول رقم (20): يوضّح مواجهة المنافسة للنشاط المقاولاتي:

مواجهة المنافسة	التّكرار	النّسبة المئويّة
نعم	13	% 86.6
لا	02	% 13.3
المجموع	**15**	**≃%100**

نجد في الجدول رقم (20) انّ أغلبية النّساء المقاولات بنسبة 86.6% أكّدوا أنّهم يواجهون منافسة في نشاطهم المقاولاتي خاصّة الأنشطة المتواجدة على مستوى الولاية وهذا يعكس بيئة عمل تنافسيّة ممّا قد يفرض على المقاولات تطوير اِستراتيجيّات فعّالة للتّميز في السّوق، أمّا بالنّسبة للمقاولات اللّواتي أكّدن على أنهنّ لا يواجهن أي منافسة لنشاطهم المقاولاتي بنسبة 13.3% وذلك يرجع لوجود نشاطات متباعدة خاصّة على مستوى البلدّيات أو ترجع إلى وجود نشاطات فريدة من نوعها سواء كان ذلك من ناحية السّعر أو جودة المنتوج، ومنه تواجد المنافسة بين النّساء المقاولات في نشاطهنّ هو أمر لابدّ منه، فهذا ينعكس إيجابا لتحقيق تنمية اِجتماعيّة متطوّرة وناجحة في مختلف المجالات. فكلّما كانت المنافسة كلّما أحسنت الخدمة وجودة المنتوج لكسب الزّبون وهذا ما يؤثّر على التّنمية الاِجتماعيّة بنجاح.

-جدول رقم (21): يوضّح كيفيّة مواجهة الخسارة إذا وقعت:

كيفيّة مواجهة الخسارة إذا وقعت	التّكرار	النّسبة المئويّة
معرفة سبب الخسارة	08	% 53.3
الإستدانة والمحاولة من جديد	02	% 13.3
المواجهة وعدم الإستسلام	05	% 33.3
المجموع	**15**	**%100≃**

يوضّح الجدول رقم (21) انّ نسبة 53.3% من الّذين يواجهون الخسارة في حال وقوعها من خلال معرفة سبب الخسارة وذلك يدل على اِتّباع مناهج أكثر عقلانيّة،ففهم الأسباب الّتي تؤدّي إلى الفشل هي خطوة هامّة للتّصحيح وتجنّب الوقوع في نفس الخطأ مرة أخرى. تليها نسبة 33.3% من الّذين قالوا إن المواجهة وعدم الإستسلام كفيل لمواجهة الخسارة، وهذا ما يعكس روح التّحدي الموجودة عند المقاولات وتأكيدهن على الإصرار في مواصلة نشاطها من خلال ما عبّرت به أحد المقاولات" الإيمان بالقضاء والقدر وعدم الاستسلام"، ونجد نسبة 13.3% رأوا أنّ الإستدانة والمحاولة من جديد هو حل لمواجهة الخسارة، فهذه النّسبة من المقاولات تشير إلى البحث عن الحلول السّريعة من جهة والمغامرة من خلال إستدانة من جهة أخرى، ممّا يعني ذلك أنّه رغم الإختلاف في الإجابات إلى أنّ النّساء المقاولات يرفضن الفشل والإستسلام للخسارة، ودائما ما يسعون إلى تطوير مشاريعهنّ وهذا ما يمثّل قوّة المرأة المقاولة في مواجهتها للصّعوبات الّتي قد تعيق نشاطها في تحقيق التّنمية الإجتماعيّة

سادسا: النتائج العامة للدّراسة:

1-في ضوء الدّراسات السّابقة:

تبيّن أنّ نشاط المرأة المقاولتية يتأثر بالعديد من الظروف البيئيّة والجغرافيّة، فالظروف البيئيّة تؤثّر سلبا على نجاح النّشاط المقاولاتي خاصة إذا كانت غير ملائمة، وكذلك الموقع الجغرافي الّذي يعتبر أساس محوري لنّجاح النّشاط المقاولاتي، وهذا ما أكّدته دراسة زهرة خميلسي بعنوان "عمل النساء المأجور: التّبعيّة الاقتصاديّة ورهانات التّصوّر في المجتمع المغربي"، ودراسة كاثرين نيكول بعنوان "ديناميكيّة ريادة الأعمال للمرأة الكاميرونيّة". بينما نفته دراسة مصطفى صافي بعنوان: "أثر المشروعات النّسويّة الصّغيرة على تمكين المرأة الريفيّة الفلسطينيّة اقتصاديّا"، ودراسة أورتيز رياز سارة بعنوان: "تأثير الشبكات المهنيّة النسائيّة على ريادة الأعمال النّسائيّة".

أصبحت المرأة المقاولة حاليّا تنشط في العديد من المجالات خاصّة الخدماتيّة والتّجاريّة منها، فهي تعمل بذلك بتحقيق تنمية اجتماعيّة سواءً على الصّعيد الاجتماعي أو الاقتصادي، وذلك من خلال توفير مناصب شغل مما يساهم ذلك في خفض نسبة البطالة، كذلك أنّها تسعى لتلبية حاجيات المجتمع من خلال الأنشطة الخدماتيّة ونشر ثقافة المرأة المقاولة، كما أنّها تسعى إلى تحقيق نجاحات أفضل والابتكار والتّجديد بتوسيع نشاطها المقاولاتي، وبهذا تحقق قفزة تنمويّة وهذا ما أكّدته دراسة سلامي منيرة ومقدّم عزيزة بعنوان دور ومكانة المرأة المقاولة في التّنمية الاقتصاديّة، ودراسة مصطفى صافي المذكورة سابقا، ودراسة أورتيز رياز سارة.

تمّ التّأكيد على أنّ المرأة المقاولة تواجه العديد من الصّعوبات والتحدّيات، والمتمثّلة في رفض المرأة العاملة واستغلالها، كذلك نقص التّدريب والتّكوين وصعوبات التّمويل، وهذا ما أكّدته دراسة "شلوف فريدة" بعنوان: "المرأة المقاولة في الجزائر"، ودراسة "أريج حسن الصقور" بعنوان "أثر المساندة الاجتماعيّة للمرأة على دعم ريادة الأعمال للمرأة السعوديّة، ودراسة "كاثرين نيكول". بينما نفته دراسة "أورتيز رياز". ناهيك عن بعض العراقيل القانونيّة الّتي تتعرّض لها المرأة المقاولة، وبالرّغم من كلّ هذه الصّعوبات والتحدّيات إلاّ أنها تعمل دائما على مواجهتها ومقاومتها دون استسلام، وهذا ما أكّدته دراسة "أريج حسن الصقور.

2-في ضوء التساؤلات:

أ- السؤال الفرعي: ماهي الظروف البيئية والجغرافية التي تواجهها المقاولة؟

-أظهرت الدراسات أنّ المقاولة تواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالظروف البيئية والجغرافية من أبرزها: قله المرافق التي تدعم النشاط المقاولاتي النسائي، ضعف البينة التحتية في بعض المناطق(الأرياف)، كذلك صعوبة التنقل بسبب العوامل المناخية التي تلعب دورا في الحد من توسع مشاريع النساء خاصة في المناطق الريفية

ب- السؤال الفرعي الثاني:

ماهي أبرز المجلات التي تنشر فيها المرأة المقاولة لتحقيق التنمية الاجتماعية؟

أوضحت نتائج الدراسة أنّ المرأة المقاولة تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إنخراطها في عدة مجالات حيوية أبرزها الصناعات التقليدية والحرفية والخدمات، (كرياض الأطفال) والمجال الفلاحي والمشاريع التجارية الصغيرة، وتظهر هذه الأنشطة قدرة المرأة عن توظيف موارد محلية بسيطة لإحداث تأثير إجتماعي وإقتصادي من خلال خلق فرص عمل وتقديم خدمات موجهة للمجتمع خاصة في المناطق التي تعاني من قلة الخدمات.

ج_ السؤال الفرعي الثالث:

ماهي الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

أبرزت الدراسة أنّ المرأة المقاولة تواجه عدة صعوبات وتحديات تعرقل مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية، من بينها ضعف الولوج إلى مصادر التمويل والدعم، بالإضافة إلى النظرة المجتمعية التقليدية التي تقلل من قيمة دورها المقاولاتي، كما تعاني الكثير من المقاولات من عراقيل إدارية وبيروقراطية وغياب شبكات الدعم مما يؤثر سلبا على إستمرارية مشاريعهن وقدرتهن على التوسع وتحقيق أثر إجتماعي ملموس.

السؤال الرئيسي:

كيف تساهم المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الطارف؟

-أثبتت الدراسة أنّ المرأة المقاولة في ولاية الطارف تمثل فعالا أساسيا في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال مساهمتها في خلق فرص عمل خاصة لفائدة النساء والشباب، تنشيط الاقتصاد المحلي كالفلاحة، الحرف والخدمات، كما تلعب دورا إجتماعيا من خلال

تقديم خدمات تلبي حاجيات المجتمع خصوصا في المناطق الريفية والمعزولة وبالرغم من ما تواجهه من عراقيل جغرافية وبيئية وصعوبات في التمويل وتأطير إلا أن إصرارها ومبادرتها يعكسان قدرتها في إحداث التغير الإيجابي مما يستدعي دعما أكبر لتمكينها وتعزيز أثرها في التنمية الاجتماعية للولاية.

خلاصـــــــة:

تطرّق هذا الفصل إلى عرض الإطار المنهجي المعتمد في الدّراسة، حيث تمّ أوّلا تحديد المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي، الّذي يلائم طبيعة الموضوع، وتمّ بعد ذلك تحديد مجالات الدّراسة والّذي شمل المجال المكاني الّذي أجريت فيه الدّراسة والزّماني الّذي يحدّد الفترة الزّمنيّة الّتي أجريت به الدّراسة، إضافة إلى المجال البشري الّذي يشمل عيّنة الدّراسة، تمّ الإعتماد على المقابلة كأداة أساسيّة والملاحظة كأداة مساعدة لجمع البيانات والتّوصّل إلى التّحليل الإحصائي لمعالجة البيانات وإستخلاص النّتائج العامّة.

خاتـمـــة

خاتمـــــــــة:

بعد رحلة بحثيّة معمّقة في موضوع "دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعيّة" يتّضح جليّا أنّ المرأة لم تعد مجرّد عنصر ثانوي في العمليّة التّنمويّة، بل أصبحت فاعلا أساسيّا ومؤثّرا في مختلف أبعادها لقد كشفت هذه الدراسة على الأثر الإيجابي المتنامي لمساهمة النّساء المقاولات في بناء اقتصاد اجتماعي أكثر شمولا وتحقيق التّوازن بين الأهداف الاقتصاديّة والمجتمعيّة خصوصا في السّياقات المحليّة الّتي تعرف تحوّلات اجتماعيّة واقتصاديّة متسارعة، ومن خلال استعراض الإطار النظري وتحليل المعطيات الميدانيّة تبيّن أن المرأة رغم ما تعترضها من عراقيل متعدّدة سواء على المستوى الثقافي أو المؤسّساتي أو الاقتصادي استطاعت أن تثبت جدارتها في قيادة مشاريع مقاولاتيّة ناجحة بل أكثر من ذلك أصبحت مشاريعها تلعب دورا محوريّا في خلق فرص الشغل وتحقيق الادماج الاجتماعي للفئات الهشة وكذلك تحسين مستوى العيش في محيطها المجتمعي، كما أبرزت الدّراسة أنّ المقاولة النسائيّة خاصة حين تكون نابعة من وعي اجتماعي مرتبطة باحتياجات المجتمع تتحوّل إلى أداة حقيقيّة لتغيير الإيجابي.

ويُعدّ هذا التحوّل دليلا على نجاعة السّياسات العموميّة الّتي بدأت تولي اهتماما أكبر بريادة الأعمال النسائيّة رغم الحاجة الملحّة إلى مزيد من الدّعم والتّأطير والتّشجيع سواء على مستوى التمويل أو التّكوين أو تسهيل الولوج إلى الأسواق وإذا كان من خلاصات أساسيّة يمكن الوقوف عندها فإن أهمّها أنّ التّنمية الاجتماعية لن تكون شاملة وعادلة إلاّ بمشاركة فعليّة ومنصفة للمرأة في صنع القرار الاقتصادي والمقاولاتي لا ينبغي أن ينظر إليه من زاوية العدالة الجندرية فحسب بل كذلك كضرورة تنمويّة تمليها رهانات الحاضر وتحدّيات المستقبل وعليه فإنّ الأمل معقود على أن تشهد السنوات القادمة مزيدا من التّحفيز والدّعم لنساء اليوم ليصبحن قائدات تنمية الغد وأن يعاد النّظر في بغض السّياسات العموميّة الّتي مازالت تقصي المرأة المقاولة من مواكبة حقيقية ومستمرّة، كما أنه من المهم أن يواكب هذا التّمكين الاقتصادي تحوّل ثنائي يعزّز صورة المرأة المقاولة كمبدعة وصاحبة قرار في المجال المقاولاتي.

وفي الأخير تبقى هذه الدّراسة محطة من محطّات النّقاش العلمي حول موضوع غني ومتشعّب حاولنا من خلاله تسليط الضوء على أوجه متعدّدة لدور المرأة المقاولة مع الإيمان التام بأنّ النّقاش لا ينتهي هنا بل يفترض أن يستكمل بأبحاث ميدانيّة أكثر توسعا تستحضر التغيّرات المتسارعة الّتي يعرفها عالم المقاولة وسياق التّنمية الاجتماعيّة على حدّ السواء.

المصادر والمراجع

قائمــة المصادر والمراجع

أولا: المعاجم:

1-ابن منظور، لسان العرب، مادة (نمى)، دار صادر، بيروت،1990م، ج15.

2-ابن منظور، لسان العرب،ج1،مادة (مرا)،دار المعارف ، القاهرة.

ثانيا: الكتب:

4-أحمد مسلم، د. آمال صلاح عبد الرحيم: دليل الباحث في البحث الاجتماعي، مكتبة العبيكان للنشر والتّوزيع، ط1، الرياض، 2011.

5-تمارا نجى داوود: مقدمة في أساليب ومناهج البحث العلمي، دار اليازوري للنشر والتّوزيع، دط، 2025/02/05..

6-ثروت محمد شبلي: تنمية إجتماعية ، جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح .

7-صالح بن حمد العساف: المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، دط، الرياض، 2000.

8-صالح بن ناصر الشوريخ: منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،ط1، ديسمبر2023.

9-عبد الغنى عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع(الإشكاليت، التقنيات، المقاربات)، دار الطليعة للطباعة والنشر، دط، 2007.

ثالثا: المذكّرات الجامعية:

10-إسحاق رحماني :المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا،الطور الثاني في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة باتنة،2016،2017.

11-أم الخير قوارح، المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة ورقلة، 2014،2015.

12-براحلية عبير: المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08ماي 1945 قالمة 2022،2023.

13-بن حليمة ميمونة: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير.

14-بن شويب نو الدين: دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 8ماي 1945 قالمة.

15-بوشعالة قمر، رحمانية حنان: الثقافة الصحية والتنمية الاجتماعية والإقتصادية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع الصحة ، كلية العلوم إنسانية والاجتماعية ، جامعة 8ماي1945 قالمة صفحة 50.

16-ريم لونيسي: المعوقات التنظيمية للمقاولتية السياحية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة1 – باتنة، 2019/ 2020.، ص 57-59.

17-السعيد كلوات: تأثير البيئة الاجتماعية على الإدارة العامة الجزائرية 1992-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوارة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر العاصمة3، 2013-2014.

18-سلامي منيرة، دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.ورقلة 2014- 2015.

19-شلوف فريدة: المراة المقاولة في الجزائر،رسالة لنيل ماجستر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري،قسنطينة،2008-2009.

20-صحراوي محمد نجيب: دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال فترة-1980، 2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

21-لحبيب بشير: المقاولاتية مذكرة تخرج لطلبة السنة الثانية ماستر علم الاجتماع التنظيم والعمل ، كلية العلوم الاجتماعية ، الاغواط 2022-2023.

22-ليليا زمري: المقاولات النسائية وتحديات النسق السوسيو ثقافي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية، الطارف، 2018- 2015.

23-مصطفى صافي: أثر المشروعات النسويّة الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفيّة الفلسطينية اقتصاديّا، دراسة ميدانيّة كلية الآداب الجامعة الأردنية، الأردن، 2016.

24-مقدم عزيزة: دور ومكانة المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص علوم التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،ورقلة، 2016-2015.

25-منصوري رمزي: مساهمة استراتيجيات ريادة الأعمال في تحسين تنافسية المؤسسة، مذكرة تخرج مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر لشعبة العلوم الاقتصادية، كليّة العلوم الاقتصادية والتجاريّة وعلوم التّسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2022- 2023.

26-نور الوئام حوه، توجه المرأة الجزائرية نحو المقاولاتية الرقمية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة 2021-2022.

رابعا: المجلات:

27-أريج حسن الصقور: أثر المساندة الاجتماعية للمرأة على دعم ريادة الاعمال للمرأة السعودية، مجلة عربية للعلوم والنشر والأبحاث، تخصّص العلوم الاقتصادية والادراية والقانونية كليّة الأعمال، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، 2022.

28-عيسات العمري: معوقات التنمية الإجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 7، العدد 2، 2016.

29-منيرة سلامي: المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع للإنشاء وتحديات مناخ الأعمال، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد5، 2014، ورقلة.

خامسا: المداخلات والمقالات:

30-إسماعيل صاري: مساهمة المقاولة السنوية في انشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر في اطار هيئات الدعم (CNAC. ANGEM. ANSEJ)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 2، جوان2017.

31-بلغربي فاطيمة: فعالية المرافقة المقاولتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت ، المجلد1، العدد 2، 2021.

32-بلقبي فطوم، عنوان المداخلة: المقاولة النسوية في الجزائر الفرص والعقبات، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.06.14.

33-الزهرة الخملشي: مقال بعنوان عمل النساء المأجور، التبعية الاقتصادية ورهانات التصور في المجتمع المغربي، جامعة عبد المالك السعيدي،كلية الاداب والعلوم الإنسانية بتطوان المغرب، 2015.

34-طلعت مصطفى السروجي وأخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان 2001 .

35-العلمي فاطمة، د. زعفران منصورية، د. بودونات أسماء، عنوان المداخلة: دور المقاولة النسوية في تطوير وتنويع الاقتصاد المحلي، إشارة لتجربة بعض الدول العربية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

36-فايزة بلعابد، مصطفى بياض، عبد الجليل مقدم: واقع المقاولة النسوية في الجزائر، ونماذج ناجحة عن ريادة المرأة المقاولة، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، جامعة طاهري محمد ببشار، المجلد 03، العدد 02، 2019.

سادسا: المصادر الأجنبية:

-Catherine nicole fouda biloa: dy namisme entreprenenurtal des femnescamerounaises, thes présentée pour obtenir le grade de docteur.ecole doctorale entreprise, economie, societe, Université borde aux.
-Fany b.guimn: l'entrepreneuriat féminin: dela création d,entreprise à l'exploitation réelle, Mémoire de maitres, Facueté des relations industrielles, Université de montréal.
-Ortiz-Diaz Sara : l'impact des réseaux professionnees des femmes sur l'entrepreneuriat féminin. présenté pour l.obtention du master professionnel, art et lettres, langues et sciences humaines et sociales, depatement d'aminis tratio économique et sociale, université mont pellier III, Pavl Valery.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

Hps://21ressourcespourlanir.com
Hps://Ultroolgeria.ultrasawt.com
https://www.un.orgالأمم المتّحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعيّة

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

مقاولة : .....
مقابلة رقم : .....
التّاريخ : .....

دليل مقابلة بحث

المرأة المقاولة ومساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعيّة
–دراسة ميدانية على عيّنة من المقاولات في ولاية الطارف–

إعداد الطالبتين:
– بشينيّة شيماء
– علاوي سلمى

تحت إشراف الدكتورة:
أ.د. بن حمزة حوريـة

أختي الكريمة

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أمّا بعد:

تهدف هذه المقابلة إلى محاولة التّعرّف على المرأة المقاولة ومساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعيّة

لذا يرجى منكم الإجابة بصدق وموضوعيّة على الأسئلة الواردة في هذه المقابلة مع العلم أنّ المعلومات الّتي تُدْلون بها تبقى سريّة ولا تستخدم إلاّ لغرض البحث العلمي.

مع شكرنا وتقديرنا على تعاونكم معنا

الموسم الجامعي : 2024 / 2025 م

I: البيانات الشخصيّة:

1-السن:

- **من [18 - 28] سنة** ☐
- **من [29 - 39] سنة** ☐
- **أكثر من [40] سنة** ☐

2-المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ **متوسّط** ☐ **ثانوي** ☐ **جامعي** ☐ **تكوين مهني** ☐

3-الحالة الاجتماعيّة:

عزباء ☐ **متزوّجة** ☐ **مطلقة** ☐ **أرملة** ☐

4-اسم المؤسسة إن وُجدت : .....

5-نوع النشاط :

تجاري ☐ **خدماتي** ☐ **فلاحي** ☐ **حرفي** ☐

6-مقر النّشاط:

بلدية ☐ **دائرة** ☐ **ولاية** ☐

7- مصدر التمويل:

قرض بنكي ☐ **تمويل ذاتي** ☐ **دعم عائلي** ☐

8-سنوات الخبرة: .....

II- الظروف البيئيّة والجغرافية التي تواجهها المرأة المقاولة:

9-هل ترتكز المشاريع النسائيّة في المناطق الحضريّة أكثر من الريفيّة؟

نعم ☐ **لا** ☐

-في حالة الإجابة بـ [نعم]، ما نوعها؟

.....

.....

10-ما مدى توفّر المرافق الأساسية (نقل – كهرباء- اتّصالات...)؟

- تتوفّـــر بشكل كـافي ☐
- تتوفّر بشكل غير كافي ☐
- غيــر متـــوفّرة تماما ☐

11-ما تأثير الخصوصيّة المناخية للمنطقة على نشاطك المقاولاتي؟

.....

.....

.....

12-كيف يؤثّر الموقع الجغرافي في نجاح أو فشل النشاط المقاولاتي؟

.....

.....

.....

III: المجالات التّي تنشط فيها المرأة المقاولـة لتحقيق التنمية الاجتماعية:

13- ما هي أبرز القطاعات التّي تنشط فيها المقاولات في الولاية؟

.....

.....

.....

14-كيف يمكن من خلال المشاريع المقاولاتيّة تحقيق التنمية الاجتماعية؟

.....

.....

.....

15-ما هي الآليّات التّي تقدّمها الدولة لدعم النّشاط المقاولاتي لتحقيق التنمية الاجتماعية؟

.....

.....

.....

16-ما هو تقييمك لنشاطك المقاولاتي؟

- ناجح ☐
- مقبول ☐
- فاشل ☐

VI-الصعوبات والتحديّات الّتي تواجهها المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعيّة؟

17-ما هي أهم الصّعوبات الّتي تواجهها المرأة المقاولة في الواقع الاجتماعي؟

.....

.....

.....

18-هل هناك معوّقات تشريعيّة تؤثّر على نشاطك المقاولاتي؟

.....

.....

.....

19-هل تواجهين منافسة لنشاطك المقاولاتي؟

.....

.....

.....

20-كيف تواجهين الخسارة إذا وقعت؟

.....

.....

.....

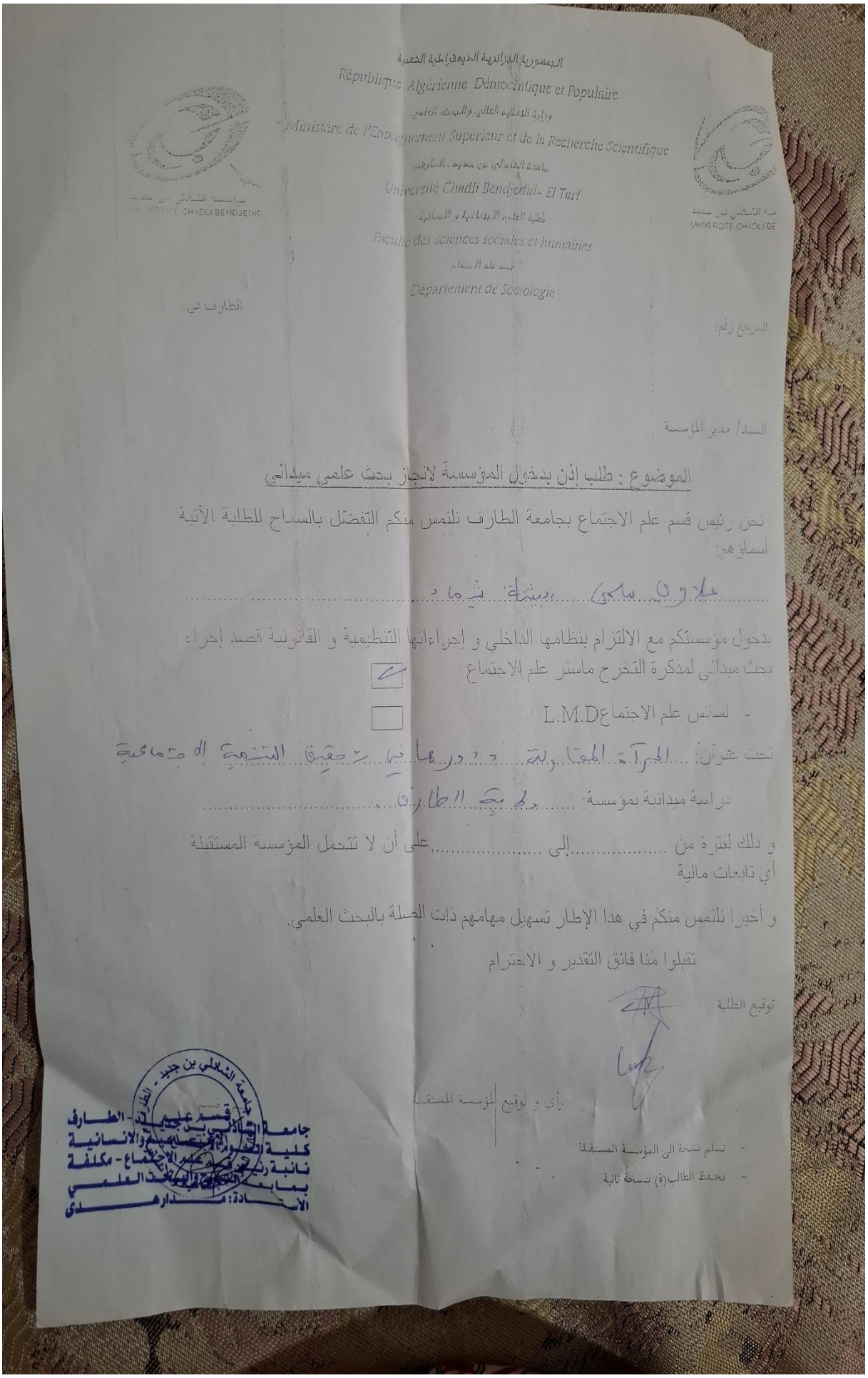

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
Université Chadli Bendjedid - El Tarf
كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية
Faculté des sciences sociales et humaines
قسم علم الاجتماع
Département de Sociologie

الطارف في:

المرجع رقم:

السيد/ مدير المؤسسة

الموضوع : طلب إذن بدخول المؤسسة لانجاز بحث علمي ميداني

نحن رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة الطارف نلتمس منكم التفضل بالسماح للطلبة الآتية أسماؤهم:

علاوي سامي ، بشتة نجاد .....

بدخول مؤسستكم مع الالتزام بنظامها الداخلي و إجراءاتها التنظيمية و القانونية قصد إجراء بحث ميداني لمذكرة التخرج ماستر علم الاجتماع ☑

- لسانس علم الاجتماع L.M.D ☐

تحت عنوان: الحركة المعاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية

دراسة ميدانية بمؤسسة حلبة الطارف .....

و ذلك لفترة من ..... إلى ..... على أن لا تتحمل المؤسسة المستقبلة أي تابعات مالية

و أخيرا نلتمس منكم في هذا الإطار تسهيل مهامهم ذات الصلة بالبحث العلمي.

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام

توقيع الطلبة

رأي و توقيع المؤسسة المستقبلة

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
نائبة رئيس قسم علم الاجتماع - مكلفة
بمابعد التدرج والبحث العلمي
الأستاذة: مدار هدى

- تسلم نسخة الى المؤسسة المستقبلة
- تحتفظ الطالب(ة) نسخة ثانية